

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٨٦

الجمعة، ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة نينزيا

إكوادور السيد مونتالفو سوسا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بيرسيفيل

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة كومبي ميسامبو

غانا السيد بوتنغ

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة فرايزر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس-غرينفيلد

اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-07877 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الدول والمنظمات الدولية إلى عدم الاعتراف بأي تغيير في وضع منطقة دونيتسك الأوكرانية والامتناع عن أي تعاملات قد تُفسر على أنها اعتراف بأي تغيير في ذلك الوضع.

واتساقا مع قرار الجمعية العامة ذاك، ليس من المناسب أن يدعو المجلس، بأي صفة، شخصا يزعم أنه أمين المظالم لما تُسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية. إن الدعوة الموجهة إلى ذلك الشخص بعينه هي محاولة سافرة وواضحة لجعل المجلس يبدو وكأنه يضفي الشرعية على محاولة الاتحاد الروسي غير القانونية لضم تلك المنطقة وللاعتراف ضمينا بالسلطات غير الشرعية هناك. ومجرد حذف الإشارات إلى مناصب الأشخاص أو ألقابهم لا يغير تلك الحقيقة. ويمكن لأعضاء المجلس، بل وينبغي لهم، التوصل لاستنتاجاتهم الخاصة بشأن أي محاولات لعقد مقارنات اختزالية مع حالات أخرى لا يمكن مقارنتها بهذه الحالة.

ونأسف لأن إجراء تصويت إجرائي أمر ضروري. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التصرف بما يتسق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وألا يؤيدوا مشاركة مقدمة الإحاطة المقترحة في جلسة اليوم. ولن تؤيد الولايات المتحدة أي محاولة لإضفاء الشرعية على محاولة الاتحاد الروسي غير القانونية ضم أراضي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، ولذلك ستصوت بـ "لا"، ونحث الأعضاء الآخرين على أن يحذوا حذونا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نصر على مشاركة مقدمة الإحاطة التي اقترحنا دعوتها إلى جلسة اليوم. لقد قدم وفد بلدنا اقتراحا بدعوة السيدة داريا موروزوفا على أساس اعتبار وحيد يتمثل في منح مجلس الأمن فرصة لتلقي معلومات مباشرة عن الحالة الإنسانية الكارثية في منطقة دونباس، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الإنسانية في أوكرانيا. فمنذ عام ٢٠١٤، أصبح سكان دونباس مجبرين على العيش تحت قصف القوات المسلحة الأوكرانية وعانوا من الحرمان في غياب أي رد فعل أيا كان من جانب المجتمع الدولي. وقد تجنب زملاؤنا الغربيون هذه المسألة تماما، تماشيا مع سياستهم الرامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا والدانمرك وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أقترح دعوة السيدة داريا موروزوفا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

هل يود أي عضو التعليق على هذا الاقتراح؟

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تطلب الولايات المتحدة إجراء تصويت إجرائي على مشاركة السيدة موروزوفا بوصفها مقدمة إحاطة مقترحة لهذه الجلسة. ونأسف لاضطرارنا لطلب إجراء هذا التصويت، نظرا لأن أغلبية أعضاء المجلس أعربوا بالفعل عن قلقهم البالغ للرئاسة أمس واليوم.

وأود أن أوضح أن الولايات المتحدة تؤيد بقوة مشاركة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني الذين يمكنهم أن يتشاطروا تجاربهم وخبراتهم ذات الصلة مع المجلس. فوجهات نظر المشاركين من المجتمع المدني ضرورية وتثري مناقشات هذا المجلس.

ومع ذلك، يجب أن نشير إلى أن أحد أعضاء المجلس اقترح دعوة الأنسة موروزوفا بوصفها "أمنية مظالم جمهورية دونيتسك الشعبية". وفي أعقاب محاولة الاتحاد الروسي في العام الماضي ضم أراض أوكرانية معترف بها دوليا بصورة غير قانونية، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار دإط - ٤/١١. ودعا ذلك القرار تحديدا جميع

الأعضاء، أن الاتحاد الروسي ينتهك انتهاكا صارخا ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأنه مسؤول عن الأزمة الإنسانية في أوكرانيا وخارجها وأنه ينبغي لروسيا أن تتسحب من أوكرانيا وتحترم سيادتها وسلامتها الإقليمية. وتؤكد مذكرة التوقيف التي أصدرتها اليوم المحكمة الجنائية الدولية ضد القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية تلك المسؤولية. ومن الواضح مرة أخرى أن الاتحاد الروسي، بموقفه اليوم، يحاول أن يفعل ما يجيد فعله على أفضل وجه - أي تحويل التركيز عن المسائل المطروحة والامتناع عن تحمل المسؤولية بالتغطية على أفعاله. وهذه محاولة مؤسفة أخرى لإساءة استخدام المجلس لمصالح ضيقة تخالف علة وجود هذه الهيئة.

وعلاوة على ذلك، فإن روسيا، بتوجيهها هذه الدعوة، تزيد الطين بلة بدعوة ممثلة لما تُسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية في محاولة يائسة لإضفاء الشرعية على أمر لا يمكن أن يكتسب أبداً طابعاً شرعياً - أي غزو وضم أراضي بلد آخر ذي سيادة بالقوة. وبينما نؤكد من جديد التزامنا الثابت بإتاحة إمكانية مشاركة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في أعمال المجلس بلا عوائق، فإننا نكرر تأكيد موقفنا بأن موقف الاتحاد الروسي يشكل انحرافاً عن ذلك المبدأ. فالسماع بمشاركة كيان غير قانوني في جلسة للمجلس من شأنه أن يشكل سابقة خطيرة. ومن ثم، فإننا نعتبر مقدمة الإحاطة التي اقترحها الاتحاد الروسي غير ذات صلة بالغرض قيد المناقشة على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولذلك، تعارض ألبانيا توجيه دعوة من المجلس إلى مقدمة الإحاطة الإضافية التي اقترحها الاتحاد الروسي، ونطلب من الدول الأعضاء الأخرى في المجلس أن تحذو حذوها - والتصويت بـ "لا".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في ضوء التعليقات التي أبداها أعضاء المجلس، وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أقترح أن أطرح للتصويت الاقتراح بتوجيه دعوة إلى السيدة داريا موروزوفا لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال "صون سلام وأمن أوكرانيا".

إلى محو أي جرائم ترتكبها كييف، بغض النظر عن مدى بشاعة هذه الجرائم.

إن مقدمة الإحاطة التي اقترحنا دعوتها هي مواطنة من دونباس عاشت حياتها كلها في تلك المنطقة وتشارك بنشاط منذ عام ٢٠١٤ في العمل الإنساني لمساعدة مواطنيها من الرجال والنساء الذين يعانون من عدوان كييف. وهي تشارك في عمليات تبادل الأسرى وشاركت سابقاً في أعمال فريق الاتصال الثلاثي بشأن تنفيذ اتفاقيات مينسك، من بين أمور أخرى. وهي صاحبة تجربة وخبرة فريدتين. وتتعامل داريا موروزوفا مع الناس العاديين في دونباس بشكل يومي، وهي على استعداد لمشاطرة ملاحظاتها، التي من شأنها أن تعطي المجلس لمحة عامة عن الحالة الحقيقية على أرض الواقع. ونعتقد أن مقدمة الإحاطة التي اقترحناها تستوفي تماماً المعايير المحددة في المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ونقترح الاستماع إليها بصفتها الشخصية كناشطة في مجال العمل الإنساني.

وندعو أعضاء المجلس إلى تأييد اقتراح دعوة السيدة داريا موروزوفا إلى المشاركة بوصفها مقدمة إحاطة في جلسة اليوم. وخلافاً للتأكيدات التي قدمتها الوفود الغربية، فإن تأييد الأعضاء لن يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف بأي حقائق قانونية دولية أيا كانت - فتلك المسائل غير ذات صلة على الإطلاق. وهذه أيضاً مسألة تتعلق بحرية التعبير. ونحن حالياً نتكلم فحسب عن دعوة مقدمة إحاطة مختصة لتقديم مزيد من المشورة إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية، تماشياً مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وإلا فإن جلسة اليوم ستتحول إلى حدث غربي متحيز آخر، يتجاهل الأسباب الجذرية للأزمة الأوكرانية.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الغرض من جلسة اليوم هو توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الحالة الإنسانية المتردية في أوكرانيا الناجمة عن عدوان روسيا وانتهاكها الصارخ للقانون الدولي. وقد أوضحت ثلاثة قرارات للجمعية العامة (القرارات دإط-١١/١ و دإط-١١/٢ و دإط-١١/٤)، اتخذت بتأييد أغلبية ساحقة من الدول

وأطرح هذا الاقتراح للتصويت الآن.

طلب الكلمة ممثل الاتحاد الروسي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): هل يمكنكم، سيدي الرئيس، تحديد ما المعنى المقصود بكل كلمة - "نعم" أو "لا"؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سيصوت مؤيدو اقتراح توجيه دعوة إلى السيدة داريا موروزوفا بـ "نعم". وسيصوت معارضو اقتراح توجيه دعوة إلى السيدة داريا موروزوفا بـ "لا". وسيمتنع غير المؤيدين وغير المعارضين عن التصويت. فلنشرع في التصويت إذا كان ذلك واضحا. أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، البرازيل، الصين، غانا

المعارضون:

إكوادور، ألبانيا، سويسرا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المتمتنعون عن التصويت:

الإمارات العربية المتحدة، غابون، موزامبيق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل الاقتراح على ٤ أصوات مؤيدة، مقابل ٨ أصوات معارضة مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. رُفض اقتراح دعوة السيدة داريا موروزوفا إلى المشاركة في الجلسة نظرا لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نأسف لتصويت عدد من الوفود اليوم معارضة لمشاركة مقدمة الإحاطة التي اقترناها. ونرى في ذلك دليلا على النفاق الفاضح والكيل بمكيالين عندما يُحرم ممثلو دونباس، التي تعاني لتسع سنوات جراء الحرب التي تشنها عليها كييف، من الحق في مخاطبة مجلس الأمن بذرائع واهية. وذلك

إنما يؤكد فحسب أن هؤلاء الأعضاء لا يعتبرون سكان دونباس بشرا ولا يهتمون بتاتا بمعاناتهم. ويخشى زملاؤنا الغربيون من أنه إذا سُمعت أصوات الحقيقة، فإن كل جهودهم لتبرئة ساحة عملاتهم في كييف ستذهب سدى. وهم يلجأون، في محاولة لتجنب ذلك، إلى توظيف حيل إجرائية في مراوغة حقيرة تتم عن انعدام الضمير. وصراحة، يبدو ذلك أمرا مخزيا.

وأود أن أؤكد أننا لم ننحدر قط إلى ذلك المستوى. فنحن لم نعترض عندما اقترح زملاؤنا الغربيون أن يخاطب مقدم إحاطة المجلس في الجلسة التي عقدها بشأن رُهاب روسيا (انظر S/PV.9280)، على الرغم من أن ما قدمه تحت مسمى الإحاطة كان عبارة عن مجموعة من الأكاذيب والسرديات الغربية التقليدية، وكانت النتيجة أن إسهامه في المناقشة لم يكن بناء بأي شكل من الأشكال. وما حدث اليوم مع السيدة موروزوفا يدعونا إلى التفكير في الكيفية التي يجب أن ننظر بها في الطلبات التي يقدمها زملاؤنا بموجب المادة ٣٩ مستقبلا. لقد قالت زميلتنا، ممثلة الولايات المتحدة، إن الاستماع إلى إحاطات يأتي مقدموها من أقاليم غير معترف بها غير مقبول ويشكل انتهاكا لقرارات المجلس. وفي تلك الحالة، فإن دعوة ممثلي كوسوفو إلى المجلس، على سبيل المثال، يشكل انتهاكا واضحا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسنأخذ في الاعتبار الموقف المبدئي لزملائنا الأمريكيين بشأن هذه المسألة، وإلا فإننا سنشهد المزيد من ازدواجية المعايير من الولايات المتحدة.

ونأسف لأن اضطلاع المجلس بعمله قد أصبح مرة أخرى رهينة السلوك الذي ينم عن انعدام الضمير الذي تنتهجه الوفود الغربية التي تسعى علنا إلى تعزيز مصالحها الانتهازية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل ألبانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. ويؤسفني أن أضطر إلى أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن بعد سماع ما قاله الوفد الروسي، أود أن أضع الأمور في نصابها لما يكتسبه ذلك من أهمية كبيرة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): عندما تكلمت أمام المجلس عن الحالة في أوكرانيا الشهر الماضي (انظر S/PV.9254)، سلطت الضوء على الأثر الإنساني لتلك الحرب الشاملة منذ أن بدأت قبل عام. وتكلمت عندئذ عن ما ألحقته الحرب وما زالت تلحقه بشعب أوكرانيا من موت ودمار ومشقة. وتشاطرت الحقائق بشأن الخسائر الناتجة؛ والعائلات الثكلى؛ والمشردين والمعوذين، حيث يحتاج اثنان من كل خمسة أشخاص في أوكرانيا إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة؛ والأشخاص الذين أجبروا على الفرار، بمن فيهم أكثر من ٨ ملايين لاجئ شردوا إلى البلدان المجاورة.

وأريد أن أركز اليوم، إذا سمحت لي السيد الرئيس، على أصداء هذه الحرب في جميع أنحاء العالم، وهو عالم كان يترنج أصلا قبل بدء الحرب في شباط/فبراير من العام الماضي من صدمات متعددة - الجوع والنزاعات ومرض فيروس كورونا وحالة الطوارئ المناخية وأزمة غلاء المعيشة. وكانت للحرب آثار كبيرة جدا على انعدام الأمن الغذائي العالمي. وكما نعلم جميعا، فإن كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا مُزوَدان رئيسيان لسلع غذائية رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الروسي كذلك أكبر مُصدّر للأسمدة. والعالم يعتمد على تلك الإمدادات، وكان ذلك حاله لسنوات عديدة - وكذلك الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى المحتاجين. فبرنامج الأغذية العالمي يحصل على الكثير من القمح للاستجابة الإنسانية العالمية كل عام من أوكرانيا. وكانت الآثار المتتالية في شباط/فبراير الماضي، عندما علقت عمليات الشحن من الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود، فورية. وبحلول مارس/آذار، وبعد زيادات متواصلة تعود إلى النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وصلت أسعار الغذاء العالمية إلى مستويات قياسية. وتأثر سعر الأسمدة بشكل كبير ولا يزال أعلى أكثر من ٢٠٠ مرة مما كان عليه في عام ٢٠١٩. وفي البلدان المنخفضة الدخل، وجد بعض صغار المزارعين أنفسهم خارج السوق.

إن المقارنة بين واقعين لا يشتركان في أي شيء على الإطلاق محاولة مصطنعة تماما. فليس هناك أي قاسم مشترك بين جمهورية كوسوفو وما يُسمى بجمهورية دونيتسك سابقة التصنيع، والتي تشكل إقليما أوكرانيا ضمته روسيا بصورة غير قانونية. ومما يؤسف له أنها ليست المرة الأولى التي نسمع فيها هذه المقارنات، ولكن الأوقات العصيبة تستدعي اتخاذ تدابير يائسة. فهل أنا بحاجة إلى تذكير زملائنا الروس بأن محكمة العدل الدولية أصدرت فتوى تفيد بأن إعلان استقلال كوسوفو، المعتمد في عام ٢٠٠٨، لم ينتهك القانون الدولي؟ وقد أصدرت المحكمة الدولية ذاتها فتوى أخرى في آذار/مارس من العام الماضي، ونحن نعرف السبب. وهل يجب أن أذكر زملاءنا الروس بأن الاعتراف الدولي بكوسوفو راسخ، بما في ذلك بين الكثيرين من الجالسين حول هذه الطاولة، في حين أن ما يسمى بجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين هما إقليمان ضما بالقوة ولا وجود لهما إلا في خطط روسيا وأحلامها؟

أخيرا، لست بحاجة إلى تذكير زملائنا الروس بأن كوسوفو وصربيا تجتمعان هنا وتتفاوضان لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة يتفق عليها الطرفان، ليس بالقنابل والحرب بل بالكلمات والحوار. وذلك اختلاف كبير آخر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بعد الاستماع إلى البيان الحماسي الذي أدلى به زميلنا الألباني بشأن حضور صربيا خلال الجلسات المعقودة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أود أن أقول إنه ليس لدينا أي اعتراض على ما ذكره. ومع ذلك، أود أن أطرح عليه سؤالا، لعله يغامر بالرد عليه هنا في هذه القاعة، وهو ما إذا كان يعتقد أن كوسوفو إقليم تعترف به الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولاف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

هذه القاعة، فاق إلى حد كبير الموارد المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات. وعلى الصعيد العالمي، يحتاج ما يقرب من ٣٤٧ مليون شخص في ٦٩ دولة إلى مساعدات إنسانية، وهي إحصائية رهيبة لدرجة أنها لا تتحمل التكرار. وهناك حاجة غير مسبقة إلى ٥٤ بليون دولار هذا العام لتلبية تلك الاحتياجات، وسيعاني الملايين إذا لم نجمع ذلك المبلغ. في عام ٢٠٢٢، بذلت الدول الأعضاء جهوداً مالية كبيرة لتلبية النمو في الاحتياجات حيث بلغ إجمالي التمويل الإنساني - بفضل سخاء العديد من الدول الأعضاء - مستوى عال على نحو تاريخي بلغ أقل بقليل من ٣٩ بليون دولار. ولا يمكننا أن نكون متأكدين مما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك المستوى من التمويل مرة أخرى هذا العام، ومع ذلك من الواضح أننا بحاجة إلى دعم أكثر من ذلك - من الدول الأعضاء ومن الجمهور ومن البشرية السخية - حتى نتمكن من الوفاء بأقدس وعودنا بحماية الضعفاء وتوفير مستقبل لهم ولأسرهم.

ونحتاج كذلك إلى تعاون أوثق بين الأوساط الإنسانية والإنمائية والمؤسسات المالية الدولية. ويجب علينا أن نبحث معاً عن حلول مستدامة بغية توفير الخدمات الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الأسر في جميع أنحاء الدول - حلول مستدامة للمشاكل المعروضة التي تواجهها وتلك الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة التي أشرت إليها ولأزمة الديون والمشاكل الأخرى المتصاعدة التي تلوح في الأفق. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يواجه الصومال - الذي تكلمنا عنه كثيراً في هذه القاعة - فشل موسم الأمطار غير العادي وغير المسبوق والمأساوي السادس على التوالي. ونحتاج، في هذا السياق، إلى حل سياسي للحرب في أوكرانيا الآن أكثر من أي وقت مضى. فشعب أوكرانيا يستحق السلام، أولاً وقبل كل شيء. إنه يستحق طي صفحة هذه الحرب الرهيبة، كما نستحق جميعنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): قبل أن أتناول الموضوع الموضوعي لجلسة اليوم، أود أن أوضح أن إكوادور

وقد كان عكس مسار تلك الاتجاهات، كما نتذكر جميعاً، مسألة ملحّة بالنسبة للمجتمع الدولي - ومن ثم جاءت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم الموازية بين الاتحاد الروسي والأمم المتحدة بشأن تيسير صادرات الأغذية والأسمدة الروسية في ذلك الاتفاق الثاني. وكان توقيع هذين الاتفاقين خطوة حاسمة في الكفاح الأوسع نطاقاً ضد انعدام الأمن الغذائي العالمي، ولا سيما في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، هدأت الأسواق واستمرت أسعار الغذاء العالمية في الانخفاض بالفعل. وصُدِرَ، في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، ما يقرب من ٢٥ مليون طن متري من المواد الغذائية بأمان من أوكرانيا من دون وقوع حوادث منذ أغسطس/آب. وتمكن برنامج الأغذية العالمي من نقل أكثر من نصف مليون طن متري من القمح لدعم العمليات الإنسانية في أفغانستان وإثيوبيا وكينيا والصومال واليمن. والآن، وتحت قيادة أميننا العام، تبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها للتأكد من أن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يمكن أن تستمر. ونواصل العمل عن كثب مع جميع الأطراف. وقد استمر، هذا الأسبوع، نقل المواد الغذائية إلى خارج أوكرانيا عبر الممرات الإنسانية البحرية، تحت إشراف مركز التنسيق المشترك في اسطنبول.

وفيما يتعلق بمذكرة التفاهم الموازية مع الاتحاد الروسي، فإن زميلتي الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ريبيكا غرينسبان مايوفيس، والأمين العام للأمم المتحدة لا يدخران جهداً لتيسير تنفيذها تنفيذاً كاملاً. وقد أحرزنا بالفعل تقدماً مجدياً. ولكن لا تزال هناك عوائق، لا سيما فيما يتعلق بنظم الدفع. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وستستمر جهودنا للتغلب على تلك العقبات المتبقية بلا هوادة. وإنه لأمر حيوي للأمن الغذائي العالمي أن يستمر هذان الاتفاقان كلاهما وأن ينفذا تنفيذاً كاملاً.

فالعالم يواجه اقتصاداً عالمياً غير مستقر. والفقر يتزايد. وعندما ننظر إلى الأهداف التي نريد أن نحققها - الأهداف التي حددناها في أهداف التنمية المستدامة - من الواضح جداً أننا بعيدون كل البعد عن المسار الصحيح. فحجم الاحتياجات الإنسانية، كما نوقش مراراً في

الأغذية والزراعة الذي عُقد في كيتو في آذار/مارس من العام الماضي، يمكنها أن تؤكد، آنذاك والآن، أن أثر هذه الحرب، خارج حدود البلد الذي يتعرض للهجوم، لا يزال يشكل شاعلا رئيسيا لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبينما لا تشكل صادرات الحبوب وحدها عمليات معونة غذائية، فإنها لا تزال تؤدي دورا حيويا في التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، وبالتالي في الحالة الإنسانية في العديد من مناطق العالم. وفي ظل هذه الحرب المأساوية، يساعد تنفيذ مبادرة نقل الحبوب في إنقاذ ملايين البشر من الجوع، ولا سيما في أكثر المناطق هشاشة، من خلال تثبيت الأسعار، كما أكدت مرارا منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويجب أن نضيف إلى ذلك الأثر الذي أحدثته المبادرة فيما يتعلق بعمليات برنامج الأغذية العالمي، حيث حققت فوائد للفيتان في أفغانستان واليمن والصومال وإثيوبيا، على سبيل المثال لا الحصر. ويجب ألا يتوقف ذلك ويجب ألا تتأثر قدرات برنامج الأغذية العالمي تأثرا سلبيا. ونعلم أنه من المقرر أن تستلم ثلاث سفن تابعة للبرنامج في الأيام المقبلة ٨٠ ٠٠٠ طن متري من القمح، وسط حالة عدم اليقين التي تكتنف عملية تمديد الاتفاق، الأمر الذي يجري على الرغم من أن نص الاتفاق ينطوي على مجال أكبر للتجديد التلقائي.

لا يفصلنا سوى شهرين عن الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، الذي حث المجلس من خلاله جميع الأطراف على ضمان الأداء السليم للمنظومات الغذائية والأسواق في حالات النزاع المسلح. وفي القرار نفسه، أشار المجلس إلى الصلة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي وحث جميع الأطراف على حماية المدنيين والأصول اللازمة لإنتاج الأغذية وتوزيعها.

ولذلك، تصر إكوادور على ضرورة احترام المنظومات الغذائية وشبكات المياه وتذكر بحظر مهاجمة الأصول التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة، بما في ذلك ما يتعلق بالأصول الزراعية والمحاصيل.

صوتت معارضة الاقتراح بإدراج السيدة موروزوفا كمقدمة إحاطة ثالثة، بناء على الطلب الأصلي من الاتحاد الروسي بجعلها تشارك بصفة مؤسسية بالنيابة عن جمهورية شعبية معلنه ذاتيا لا يعترف بها بلدي ولن يعترف بها أبدا. وعلاوة على ذلك يسرت إكوادور، بتصويتها، تنفيذ قرار الجمعية العامة دإط - ١١/٤، الذي اتخذته في دورتها الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، التي عقدت عملا بقرار مجلس الأمن ٢٦٢٣ (٢٠٢٢) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ولا يخل تصويت إكوادور بموقفنا المنفتح إزاء إشراك متكلمين متنوعين من الوفود المهمة، بغض النظر عن أصلهم أو موقفهم السياسي، وبطبيعة الحال، من أي إقليم يخضع لاحتلال كامل أو جزئي.

وأشكر السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته. كما أعرب عن امتناني على العمل القيم الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريقه في الميدان.

في ٦ شباط/فبراير، اختتمت إكوادور، في جلسة إحاطة بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9254)، بيانها بالاعتراف بمساهمة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في التخفيف من الآثار العالمية لانعدام الأمن الغذائي. وفي تلك المناسبة، دعونا المجلس إلى إعادة تأكيد دعمه لعمل الأمين العام والتعبير عنه بفعالية. ونعتقد أن تجديد المبادرة وتنفيذها ينبغي أن يكون تلقائيا ودون عوائق.

واليوم، قبل ٢٤ ساعة من الموعد النهائي المحدد بـ ١٢٠ يوما لتمديد الاتفاق، أود أن أركز على هذه النقطة المحورية، مرددا ما قاله الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي يعتبر مبادرة نقل الحبوب منارة للأمل والإمكانيات والإغاثة. وخلال الجلسة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8998)، قبل عام واحد بالضبط، حذرت وكالة الأمين العام ديكارلو من الآثار التي أحدثتها النزاع بالفعل على العالم، وبشكل أشد على الفقراء، بعد أن أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد ودفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء إلى أعلى مستوياته. وإكوادور، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الإقليمي لمنظمة

وأجبروا الملايين على ترك ديارهم ورحلوا الأطفال، واستهدفوا عمدا البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومرافق الطاقة. وقد وثقت الأمم المتحدة تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتحيط فرنسا علما بمذكرات التوقيف التي أصدرها اليوم قضاة المحكمة الجنائية الدولية، بناء على طلب مكتب المدعي العام، بحق الرئيس فلاديمير بوتين والمفوضة الروسية لحقوق الطفل ماريا ليفوفا - بيلوفا. وتعتقد المحكمة أن هناك أدلة كافية لإثبات تورطهما في ترحيل ونقل الأطفال الأوكرانيين.

لقد سعت روسيا إلى إضعاف مقاومة الشعب الأوكراني، خاصة مع بدء فصل الشتاء في البلد. ويحتاج ١٨ مليون شخص الآن إلى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، لا يزال الشعب الأوكراني يبدي تصميمًا وشجاعة رائعين. ولدعمهم، نظمنا مؤتمر "التضامن مع الشعب الأوكراني" في باريس في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، والذي جمع أكثر من بليون يورو من أجل تلبية احتياجاتهم الملحة.

ويجب على روسيا السماح للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول إلى السكان المدنيين، وفقا للقانون الدولي الإنساني. كما يجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أمام المحاكم الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية، التي ندعم تحقيقاتها.

إن للعدوان الروسي على أوكرانيا تداعيات سلبية كبيرة على العالم وتحمل روسيا وحدها المسؤولية عنها. فبهجمات على البنية التحتية الزراعية في أوكرانيا وتقييد الصادرات البحرية تسعى روسيا إلى استغلال أوجه ضعف بعض البلدان الثالثة في مواجهة تقلبات الأسعار أو إمدادات الحبوب.

وبغية الحد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي وسوء التغذية بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا سمح الأمين العام بالتوصل إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب في تموز/يوليه الماضي. وقد حققت هذه المبادرة النتائج المتوقعة منها. فكما أشار الأمين العام يوم الاثنين الماضي، انخفض مؤشر أسعار الأغذية التابع لمنظمة الأمم المتحدة

ونحن لسنا مندهشين، ولكننا نشعر بالقلق إزاء النتائج التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة في كانون الأول/ديسمبر حول تأثير هذه الحرب على الزراعة وسبل العيش الريفية في أوكرانيا، حيث أشارت إلى أنها سببت خسائر تُقدر بعشرات البلايين من الدولارات للأسر وأدت إلى تدمير الآلات والمعدات ومرافق التخزين والمحاصيل والمداخلات الزراعية والأراضي الصالحة للزراعة. وتأسف إكوادور لاستمرار الهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك الطاقة، بطريقة متكررة حتى الآن في عام ٢٠٢٣.

أخيرا، وبصورة أولية، أود أن أعرب عن قلق وفد بلدي البالغ إزاء محتويات تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٤٩، الذي عُمر أمس، والذي يُظهر ارتكاب أقصى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وأُفُظع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ولن تمل إكوادور من التأكيد مجددا على أنه لا يوجد ما يعفي أطراف النزاع من الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وأختتم بياني بالتذكير بأن يوم أمس صادف مرور عام بالضبط منذ أن أمرت محكمة العدل الدولية الاتحاد الروسي بالتعليق الفوري للعمليات العسكرية في أوكرانيا. ولذلك، فإننا نصر على الامتثال لأمر المحكمة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

إن العدوان الروسي على أوكرانيا يُشن في انتهاك للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ولجميع المعاهدات التي تحمي المدنيين. وأدانت الجمعية العامة مرة أخرى ذلك العدوان بطريقة واضحة وقوية في ٢٣ شباط/فبراير (انظر A/ES-11/PV.19).

وخلال العام المنقضي، سقط ملايين الأوكرانيين ضحايا للانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية ومؤيديها من مجموعة فاغنر. فقد قتلوا وجرحوا آلاف المدنيين وعذبوا واغتصبوا

فإذا نظرنا إلى بداية اندلاع النزاع في العام الماضي هدد الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بأن يعاني عشرات الملايين من الأشخاص من الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفعت أسعار العقود الآجلة للقمح بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا خلال أسبوع واحد. وفي الوقت الذي يعاني فيه النظام الإنساني العالمي لتلبية الاحتياجات الماسة في جميع أنحاء العالم فإنه مضطر للتعامل مع الضغط الإضافي لهذا الارتفاع المستمر في الأسعار، بينما يحدث كذلك في ظروف يعاني فيها الاقتصاد العالمي من الانكماش بعد انتهاء الجائحة.

بيد أن هناك ما يبعث على الأمل نوعا ما، حيث خففت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب من تلك التأثيرات على الأسواق العالمية. وتقدر الأمم المتحدة أن انخفاض أسعار الأغذية الأساسية نتيجة للمبادرة قد منع بشكل غير مباشر مواجهة حوالي ١٠٠ مليون شخص للفقر المدقع. وقد نجحت السفن في إيصال نحو ٢٤ مليون طن من الحبوب والقيام بأكثر من ٦٠٠ رحلة آمنة عبر البحر الأسود بفضل الاتفاقية ويتم إيصال نسبة ٥٥ في المائة من هذه الصادرات الغذائية إلى البلدان النامية.

ولا شك أن هذه الجهود ترمز إلى ما يتجاوز مجرد الحبوب التي يتم شحنها. كما يؤدي توفير المزيد من الأغذية في السوق العالمية إلى انخفاض أسعار الأغذية. لذلك وعلى الرغم من أن وصول الصادرات قد لا يقتصر على أكثر البلدان فقرا وحدها فإنها تعود بالفائدة على للجميع نتيجة لانخفاض أسعار السوق العالمية ولا بد من الحفاظ عليها. عليه نؤيد بقوة استمرار تعاون الأمين العام وتركيا مع روسيا وأوكرانيا لكفالة التجديد الكامل للمبادرة ومعالجة أي مسائل قد تعرقل تنفيذها. ونلاحظ أيضا أن التزامات القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالسفن المدنية لا تزال سارية حتى بعد انتهاء مدة هذه الاتفاقية.

كما تحت دولة الإمارات العربية المتحدة على التنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية. ونشجع بذل الجهود بحسن نية لمعالجة أي مسائل مستمرة تتعلق بالتأمين والبنية التحتية المالية واللوجستية، ونعرب عن استعدادنا لدعم ذلك بجميع الأشكال.

للأغذية والزراعة حيث وصل إلى مستويات قياسية في آذار/مارس ٢٠٢٢ خلال ١٠ أشهر متتالية. ومنذ توقيعها أسفرت المبادرة عن تصدير أكثر من ٢٤ مليون طن من الحبوب. ووجه نحو ٥٥ في المائة من تلك الصادرات إلى البلدان النامية.

وينبغي ألا يخضع تمديد المبادرة إلى أي شكل من أشكال الابتزاز. ويجب أن تستمر صادرات الحبوب البحرية الأوكرانية دون عوائق لمكافحة انعدام الأمن الغذائي العالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام الأمين العام وإسهام تركيا.

سوف تواصل فرنسا العمل أيضا مع شركائها الأوروبيين لتنفيذ ممرات التضامن التي سمحت بتصدير ما يزيد على ٢٩ مليون طن من الحبوب وغيرها من المنتجات الغذائية برا وبحرا. كما ترحب بترعات أوكرانيا بالحبوب في إطار مبادرة "الحبوب من أوكرانيا" التي ساهمنا فيها.

وفي مواجهة هذا العدوان الذي ترتبت عنه عواقب لا تطاق على السكان المدنيين سيستمر الدعم الإنساني والعسكري والمالي الفرنسي لأوكرانيا طالما كانت هناك حاجة إليه. وسنواصل بذل الجهود اللازمة، إلى جانب أوكرانيا، لتحقيق السلام. وذلك ما نعينه بدعمنا لخطة السلام التي قدمها الرئيس زيلينسكي في قمة مجموعة الـ ٢٠ والتي تشكل مسارا نحو سلام عادل ودائم في أوكرانيا.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):

أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الزاخرة بالمعلومات اليوم. ونؤيد رسالته القوية بشأن الآثار المتتالية لهذا النزاع في جميع أنحاء العالم، لأن الحرب في أوكرانيا ليست معزولة، وليس انعدام الأمن الغذائي سوى مظهر واحد من مظاهر النزاع على الصعيد العالمي وسوف يصبح تهديدا أكبر بمرور كل لحظة. إننا نجتمع في قاعة مجلس الأمن قبل يوم من انتهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي تعد من قصص النجاح القليلة في مأساة هذا النزاع.

لأغراض مناقشة اليوم سأركز على الاحتياجات الإنسانية العاجلة في جميع أنحاء العالم التي حددها مارتين غريفيث للتو. ولنتذكر سبب الأهمية البالغة للمبادرة والمنفعة التي حققتها ولماذا نؤيد تجديدها تماما.

ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على إيجاد حلول للنزاع المستمر ويتعين علينا جميعاً أن نواصل التركيز على حل النزاعات في البلدان والمناطق الأخرى التي لا تزال أيضاً في أمس الحاجة إليه، فضلاً عن العمل معاً بصفقتنا المجلس على تلك السياقات أيضاً في الفترة المقبلة.

إن الدمار الذي تسببه هذه الحرب يؤدي إلى أزمة إنسانية داخل الحدود الأوكرانية وخارجها. لذلك فإن لدينا مصلحة عالمية واضحة وعاجلة ومشتركة في إنهاء هذه الحرب بطريقة سلمية وعادلة ودائمة.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أولاً أن أعلق على التصويت في بداية جلسة اليوم على طلب مشاركة أحد مقدمي الإحاطات. يود بلدي أن يشدد على أننا نرحب من حيث المبدأ بإمكانية دعوة مجلس الأمن لمقدمي الإحاطات الذين يرى أنهم مؤهلون بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. ونعتقد أن بإمكانهم أن يقدموا منظوراً هاماً للمسائل التي تقع ضمن اختصاص المجلس. لقد صوتت سويسرا اليوم ضد اقتراح دعوة مقدم إحاطة مقترح لأننا نعتقد أنه لا بد من النظر في قرار الجمعية العامة دإط - ٤/١١ عند اتخاذ هذا القرار. ففي ذلك القرار يُطلب إلى جميع الدول الامتناع عن أي عمل أو اتصال يمكن تفسيره على أنه اعتراف بتغيير في وضع المناطق الأوكرانية التي أعلنت روسيا ضمها إليها.

وأشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته وأشدد على تقدير سويسرا لجهوده، وخاصة جهوده الزامية إلى توسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وكما قيل مرات عديدة في هذه القاعة فلا يمكن أن يكون المدنيون والمرافق المدنية هدفاً لأي هجمات ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا مستمراً. وتشعر سويسرا بالقلق إزاء استنتاجات وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا اللذين نشرها هذا الأسبوع. ونؤكد من جديد دعمنا لولاية اللجنة واستمرار عملها.

وندعو روسيا إلى البدء فوراً بوقف التصعيد ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها دون تأخير من جميع الأراضي الأوكرانية. إن

لكن وحتى لو نفذت المبادرة بالكامل، فإن تأثير تداعيات الحرب على الزراعة سيستمر، إذ يساهم انقطاع التيار الكهربائي في جميع أنحاء أوكرانيا والقيود المالية المفروضة على المزارعين الأوكرانيين وتدهور الأراضي الخصبة التي أصبحت بوراً الآن في ظهور واقع جديد وأكثر صعوبة لإنتاج الغذاء. ففي عام ٢٠٢١ شهدت أوكرانيا مستويات قياسية من حصاد الحبوب. لكن وخلال عام واحد فقط كانت التقديرات أن تنخفض هذه النسبة بأكثر من ٤٠ في المائة بينما انخفضت المساحات المتاحة لزراعة الذرة بنسبة ٣٠ في المائة منذ بداية الحرب.

كما تعتبر الطاقة مجالاً آخر مضطرباً نتيجة للآثار المتتالية لهذا النزاع. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي في هذا الشأن وبأن تكون شريكاً مسؤولاً.

على الرغم من أن الآثار السلبية للحرب تمتد بما يتجاوز هذا النزاع إلا أنه لا يمكن مقارنتها بالحالة الإنسانية المروعة في الميدان. فتأثيرها على الأطفال في أوكرانيا مروّع لوحده. وفي كل يوم يستمر فيه هذا النزاع يتعرض المزيد من الأطفال لخطر الإصابة والموت. ونشدد على الأهمية المطلقة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة بوصفها التزاماً لا يمكن إنكاره.

وتواصل الإمارات العربية المتحدة الآن العمل على تقديم حزمة مساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار إلى أوكرانيا لتخفيف المعاناة هناك. لكن كما قلنا من قبل في هذه القاعة فإن سنة أخرى من هذا النزاع ستعني سنة أخرى من الخسائر في الأرواح وتدمير المجتمعات المدمرة والانقسامات العالمية.

بدخولها الآن في عامها الثاني لم تعد الحرب مأساة زمنية ومكانية فحسب بل أصبحت تهدد بأن تصبح نزاعاً مطولاً وثابتاً دون أن تلوح نهايته في الأفق. كما يشكل السعي المستمر لتحقيق نصر عسكري كامل حاجزاً أمام كفالة تحقيق سلام عادل ودائم. ونرحب بالجهود التي تبذلها الصين، من بين دول أخرى، للجمع بين الجانبين لإجراء محادثات عن طريق الوساطة.

الحرب. ونحن جميعاً مدعوون إلى الإسهام في تحقيق سلام شامل وعادل ودائم وفقاً للقانون الدولي. وإلى أن يتمكن السكان الأوكرانيون من التمتع بهذا السلام، سنشدد كلما كان ذلك ضرورياً على أن الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية ليسوا هدفاً.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

ومما يؤسف له أن عدوان روسيا على أوكرانيا، في انتهاك واضح للقانون الدولي، لا يزال مستمراً على الرغم من الدعوات الواسعة النطاق لوقفه في الذكرى السنوية الأولى لبدءه في الشهر الماضي. لقد أدى العدوان الروسي غير القانوني إلى تفاقم الوضع الإنساني في أوكرانيا وفي العالم بأسره، وهو أمر مؤسف.

تفاقت الأزمة الإنسانية في عام ٢٠٢٣، حيث أن ٢٢٢ مليون شخص في ٥٣ دولة غير متأكدين مما إذا كانوا سيحصلون على الغذاء. ويواجه ما يقرب من مليون فرد في البلدان النامية الجوع الشديد. لقد أضرَّ العدوان الروسي على أوكرانيا بالإمدادات الغذائية العالمية وزاد من سوء الوضع الإنساني.

وفي مثل هذه الأوقات من شح الإمدادات الغذائية العالمية، أصبح دور مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد مكّنت المبادرة من تصدير ٢٤ مليون طن متري من الحبوب من الموانئ الأوكرانية وأكثر من ١ ٦٠٠ رحلة آمنة عبر البحر الأسود، مع تسيير ٥٥ في المائة من صادرات الأغذية إلى البلدان النامية. وكانت المبادرة أمراً لا غنى عنه في خفض تكلفة الغذاء في جميع أنحاء العالم، وقدمت مساعدة حيوية للذين تضرروا بشكل كبير من الحرب، ولا سيما في البلدان النامية.

وتشيد اليابان بالأمين العام وفريقه، بما في ذلك الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غريفيث، إلى جانب جهود السيدة غرينسبان، لضمان استمرارية المبادرة وسلامتها من خلال العمل مع الأطراف، بما في ذلك من خلال زيارة أوكرانيا والاجتماع مع نائب وزير الخارجية الروسي.

العواقب الإنسانية لهذه الحرب محسوسة في جميع أنحاء العالم. وقد ازداد انعدام الأمن الغذائي وانعدام الأمن في مجال الطاقة. وذلك يكون حاداً بصورة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من عواقب النزاع المسلح أو الذين يعيشون في فقر مدقع. وأود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، تدين سويسرا الضربات المستمرة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الهجمات الروسية العشوائية على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا. وتكرر سويسرا دعوتها إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. فلا شيء يمكن أن يبرر الهجمات التي تستهدف الأشخاص المدنيين والأعيان المدنية.

ثانياً، تطالب سويسرا بالسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول دون عوائق إلى ما يقرب من ١٨ مليون شخص محتاج في أوكرانيا، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تحتلها روسيا.

ثالثاً، نكرر التأكيد على أن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، إلى جانب مذكرة التفاهم بشأن تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة الروسية، تكتسي أهمية حاسمة للأمن الغذائي العالمي. وقد سمحت المبادرة، التي يسهلها الأمين العام وتركيا، بتصدير ٢٤ مليون طن من الحبوب وتسيير أكثر من ١ ٦٠٠ رحلة آمنة للسفن عبر البحر الأسود. وما برح مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ينخفض خلال الأشهر الـ ١٠ المنصرمة، بعد أن وصل إلى مستويات قياسية في آذار/مارس ٢٠٢٢.

يجب أن تستمر المبادرة. وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لإيجاد حل دائم للتخفيف من عواقب الحرب. وننوه إلى أهمية وجود منظور طويل الأجل يسمح بقدر أكبر من القدرة على التنبؤ. فهذا أمر أساسي لتخطيط المبادرة وتنفيذها. وترحب سويسرا بالمساعي الحميدة للأمين العام في ذلك الصدد وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها، لا سيما في دورها كدولة مضيئة.

ويواصل المجتمع الدولي إرسال إشارات واضحة دعماً للتضامن وضد الانقسامات، ودعماً للحوار وضد العنف، ودعماً للسلام وضد

بأنه طالما كان هناك مستبدون حولهم فلا ينبغي أبداً اعتبار السلام أمراً مفروغاً منه.

وفي حين أن الواقع على الأرض قد كشف عن حدود هذا الجنون الحديث، فإن الموجات المستمرة من الضربات الصاروخية القاتلة في جميع أنحاء أوكرانيا - التي تحمل توقيع الموت الروسي - تواصل تدمير البنية التحتية المدنية، دونما نهاية تلوح لها في الأفق. إنها تشكل جرائم.

وطوال شهر، سمعنا هنا أن روسيا لا تهاجم المدنيين. لكن الواقع - الواقع الصعب والمؤلم - مختلف تماماً. فقد قُتل أو جُرح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مدني؛ وشُرد نحو ١٠ ملايين شخص من ديارهم؛ ويحتاج ١٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية؛ ويعجز قرابة ٤٠ في المائة من الأوكرانيين عن تحمل تكاليف ما يكفي من الغذاء أو الحصول عليه.

طوال شهر، سمعنا هنا أن روسيا لا ترتكب جرائم. والواقع الصعب، الذي نعرفه وما فتئنا نندد به هنا، يؤكد الآن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، وهي هيئة خبراء مستقلة ومحايدة.

لقد ارتكبت السلطات الروسية مجموعة واسعة من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مناطق مختلفة من أوكرانيا، يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب. وكل شيء مذكور في سجل الجرائم المروع موجود هنا: الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المتعلقة بالطاقة، والقتل العمد، والحبس غير المشروع، والتعذيب، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، فضلاً عن النقل والترحيل غير القانونيين للأطفال. تدل هذه الحقائق على الوضاعة البالغة للعدوان - استهتار تام بالمدنيين وبقدسية الحياة البشرية.

وتطرح الحرب الأوكرانية علينا جميعاً سؤالاً أساسياً واحداً: ما نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه؟ إن النظام العالمي الحالي القائم على القواعد هو النظام الذي خرج من رماد الحرب العالمية الثانية، وهو

وتؤيد اليابان بقوة التمديد التلقائي لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لنفس الفترة وزيادة توسيعها وتحت الأطراف المعنية على التعاون في ذلك الصدد.

ألقى العدوان الروسي ضرراً بالغاً بالقطاع الزراعي في أوكرانيا، وهو الذي يمثل ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي و ٢٥ في المائة من صادراتها. ومن الأهمية بمكان استعادة قدرة أوكرانيا على الإنتاج الزراعي، لا من أجل الاستقرار الاقتصادي وحسب لكن أيضاً لتعزيز الإمدادات الغذائية العالمية. وقدّمت اليابان في الأسبوع الماضي، مانحة الأولوية للنساء والمزارعين الشباب، بذار عباد الشمس والذرة لـ ٤٠٠ من صغار المزارعين في خاركييف، حيث انخفض الإنتاج الزراعي والإيرادات الزراعية بسبب الحرب.

وبالإضافة إلى مبلغ ٢٠٠ مليون دولار الذي تم الالتزام به بالفعل لتحسين الأمن الغذائي العالمي بعد العدوان الروسي في يونيو/حزيران الماضي، قررت اليابان تقديم ٥٠ مليون دولار من المساعدات المتعلقة بالغذاء إلى البلدان المحتاجة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، وإلى أوكرانيا.

يجب أن تنتهي المعاناة في أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي. وتؤكد اليابان من جديد التزامها الثابت بتقديم أقصى قدر من الدعم والتضامن مع شعب أوكرانيا. وستواصل اليابان، من جانبها، السعي بنشاط إلى بذل الجهود لتأمين الإمدادات الغذائية العالمية، مما يسهم في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على ما قدمه من معلومات مستكملة وعلى جهوده التي لا تكل.

بعد ١٣ شهراً من استمرار نهج "أقبل بي وإلا قتلتك" لروسيا في أوكرانيا، ليس هناك شك في أن هذه الحرب هي نقطة تحول في التاريخ الحديث. وهي تواصل تحدي الأمن الأوروبي. فقد أعادت إلى أسماعنا قعقة الأسلحة النووية، وعطلت الاقتصاد العالمي، تاركة أزمة طاقة وغذاء في أعقابها. لكنها كانت أيضاً لحظة صحو، لتذكير الجميع

ذلك الحين، سنواصل دعم أوكرانيا وشعبها في كفاحهم العادل لصد العدوان واستعادة أراضيهم واستقلالهم وسيادة بلدهم.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نتيجة لعمل مشين وجبان من قبل شركائنا الغربيين السابقين لمنع مقدمة إحاطة من دونباس من التكلم، سيتعين على المجلس اليوم أن يستمع إلى بيان لنا أطول من المعتاد.

تتبع مناقشاتنا في مجلس الأمن بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة الأوكرانية دائما نفس السيناريو. فالبلدان الغربية تشدد على تدمير الهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا فيما تتجاهل حقيقة أنه لو كان نظام كييف قد امتثل لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المتعلقة بالامتناع عن وضع الأسلحة الثقيلة ونشر منظومات الدفاع الجوي في المناطق السكنية، لما انتهى المطاف بالمدنيين في مناطق القصف لأن جيشنا يستهدف حصرا الهياكل الأساسية للطاقة والنقل بضربات عالية الدقة. ونحن نفعل ذلك لإضعاف الإمكانيات العسكرية لأوكرانيا، التي يبذل التكتل الغربي كل ما في وسعه لتعزيزها من خلال إعادة تزويدها بالأسلحة.

وقد عقدنا بالفعل أكثر من جلسة ناقشنا فيها الأرباح الضخمة التي تحققها شركات الأسلحة الغربية من توريد الأسلحة. وبالطبع فإن هذه الشركات لا تهتم بإنهاء الأعمال العدائية، فيما يخدم السياسيون مصالحها بخنوع. وعندما سُئل المتحدث باسم وزارة دفاع الولايات المتحدة جون كيربي أمس عن خطة السلام التي طرحتها الصين بشأن أوكرانيا، قال إن وقف الأعمال العدائية في أوكرانيا "سيمثل انتهاكا مستمرا آخر لميثاق الأمم المتحدة". ولكن في بداية شهر آذار/مارس، اشتكى الوزير دانييلوف أمين مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني من دعوة المزيد من الأشخاص في بلده إلى إجراء محادثات سلام مع روسيا. وبعبارة أخرى، فإن نظام كييف مستاء من أن المواطنين الأوكرانيين يرغبون في السلام مع بلدهم. وكما يقولون، لا داعي للتعليق. والمهم هو كفالة أن تفهم البلدان النامية الأهداف الحقيقية لكييف وشركائها الغربيين إذ يسعون مرة أخرى إلى حشد الدعم لمبادرات جديدة

نظام لن تتمتع فيه الأنظمة الاستبدادية القوية بحرية التهام جيرانها، وهو نظام تمكنت فيه ديمقراطيات من الازدهار أكثر من أي وقت مضى، ونظام انتشلت فيه الأسواق الحرة والتجارة المفتوحة عدداً من الناس من براثن الفقر أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العالم.

إنه النظام الذي وفر لنا فترة راحة مدتها قرابة ٨٠ عاما بلا حروب عدوانية قادرة على زعزعة استقرار العالم بأسره، حروب مثل تلك التي تدور رجاها الآن في أوكرانيا. إنه نظام يستند إلى القانون الدولي والقواعد التي لا يفرضها أحد وتحظى بموافقة الدول الحرة. إنه نظام يكفل أن تكون هناك عواقب لأي تجاوزات تقع، مثل أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية اليوم. إن الرجل الذي اختار شن هذه الحرب - الرجل المسؤول عن استمرارها وعن كل العواقب الفظيعة الناجمة عنها - مطلوب الآن من قبل العدالة الدولية. وذلك أول انتصار للمساءلة. إنه أول جرس إنذار - لجميع الذين يخوضون حربا مجحفة وغير قانونية في أوكرانيا - بأن الإفلات من العقاب الذي شجع الجناة خلال هذه الشهور الطويلة من الحرب قد استمر لفترة طويلة جدا.

إن ما يحدث في أوكرانيا اليوم سيعيننا جميعا غدا. ولذلك، فإن دعم أوكرانيا يتجاوز مجرد التضامن مع المحتاجين. إنه نداء عاجل من أجل عالم في خطر. ويجب تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب - وهي شريان حياة لعشرات البلدان في جميع أنحاء العالم - بحيث لا تخضع لمواعيد نهائية محددة، بل تمديدتها لأجل غير مسمى لأن مئات الملايين من الناس يعتمدون عليهم لتلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية، كما شرح وكيل الأمين العام غريفيث بوضوح.

ويجعل كل يوم من الحرب العالم أكثر خطورة بلا سبب وباختيار رجل واحد. ولذلك، لن يفت الأوان أبدا لكي تعود روسيا إلى رشدها وتوقف جميع الأعمال العدائية وتسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية دون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويمكن لروسيا أن تستعيد احترامها، ليس من خلال ارتكاب المزيد من الجرائم ولكن بالعودة إلى السلام. وحتى

وفُرض على المنطقة حصار اقتصادي. وتوقف صرف جميع الاستحقاقات الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والخدمات المصرفية للحسابات الشخصية والتجارية. وكان هناك حصار غذائي وفُرض حظر على لوجستيات الإمداد لتوصيل الأغذية والأدوية والسلع الأساسية وعلى النقل. وفُرض حظر على المعلومات، حيث حُجبت المعلومات الحقيقية حول ما يحدث في دونباس لتحل محلها دعاية قومية على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، أنهت أوكرانيا عمل جميع الهيئات والوكالات والمنظمات الحكومية في المنطقة وحرمت السكان المحليين من الخدمات الحكومية الأساسية والمساعدة الاجتماعية وإصدار الوثائق الحيوية مثل جوازات السفر وشهادات الميلاد والوفاة، مما يعني أنهم أصبحوا غير قادرين بالمرّة على تأكيد وضعهم كمواطنين.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وآذار/مارس ٢٠١٧، أُقرت القيود الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمنطقة في صورة قانون، أضفت كييف بموجبها الشرعية على تدابيرها ضد سكانها. وكان لتلك الخطوات عواقب لا يمكن تداركها. فمنذ بداية النزاع وحتى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، قُتل ٣٧٤ ٤ شخصا، من بينهم ٩١ طفلا، نتيجة للعدوان المسلح الأوكراني في جمهورية دونيتسك الشعبية. وأصيب ٨ ٠٠٠ مدني تقريبا بإصابات متفاوتت شديدا، بمن فيهم ٣٢٣ طفلا، تعرض ٢٧ منهم على الأقل للإعاقة نتيجة لها. وبحلول الوقت الذي بدأت فيه العملية الخاصة، كانت نيران الجماعات المسلحة الأوكرانية قد دمرت أكثر من ٢٣ ٠٠٠ منزل خاص وحوالي ٥ ٠٠٠ مبنى سكني. ومُحيت بعض المناطق السكنية من على وجه الأرض. ودُمر نحو ٨٥٠ مركزا تعليميا و ٣٥٠ مرفقا للرعاية الصحية و ٨٠٠ مرفق من مرافق الإسكان والخدمات التي كانت توفر للمستهلكين في دونيتسك الغاز والمياه والتدفئة والكهرباء.

وبين عامي ٢٠١٧ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ وحده، أُطلق أكثر من ٣٣٩ ٠٠٠ قطعة ذخيرة من أعيرة مختلفة على أراضي جمهورية دونيتسك الشعبية. ولم يقدم المجتمع الدولي ردا موضوعيا على تصرفات ممثلي أوكرانيا الرامية إلى إفساد عملية مينسك. وعلى

مناهضة لروسيا في الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، تواصل البلدان الغربية تجاهل القصف المنهجي والمتعمد المستمر منذ تسع سنوات من جانب القوات المسلحة الأوكرانية للأعيان المدنية في دونباس. ولذلك، نعتقد أنه من أجل إيضاح الصورة الكاملة، فإن مهمتنا اليوم هي التركيز على ما لن يقوله زملاؤنا الغربيون.

كانت داريا موروزوفا مقدمة الإحاطة اليوم، والتي أثار احتمال إدلائها ببيان ذعرا شديدا لدى شركائنا الغربيين السابقين، تخطط لتقديم استعراض للنزاع الأوكراني الداخلي المدمر والأزمة الإنسانية الناجمة اللاحقة التي أثارها الانقلاب المناهض للدستور في كييف في شباط/فبراير ٢٠١٤. وكان الأمر سيكون أسهل بالنسبة لها بوصفها من مواطني دونباس، ولكنها طلبت منا أن نطلع أعضاء المجلس على بعض المواضيع من الإحاطة التي أعدتها.

أصبحت الاحتجاجات السلمية في المناطق ذات الأغلبية الناطقة بالروسية ردا طبيعيا على التدابير غير الدستورية التي اتخذتها السلطات الجديدة. وخرج الناس إلى الشوارع أملين في أن تستمع السلطة لأصواتهم. وكان جل ما طلبوه هو مقابلة ممثلي كييف. وبدلا من ذلك، وفي انتهاك للمادة ١٧ من دستور أوكرانيا، التي تحظر استخدام قواتها المسلحة والجماعات المسلحة غير القانونية لتقييد حقوق مواطنيها وحرياتهم، أرسل نظام كييف الجيش لقمع الاحتجاجات السلمية بعناده الجوي ومدفعيته وأسلحته شديدة الفتك. وكان تبريره لجرائم الحرب التي ارتكبها أنه يقوم بما يسمى بعملية لمكافحة الإرهاب، وهو مرسوم وقع عليه في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ شخص مُنح سلطات رئاسية دستورية بشكل غير قانوني. ومع ذلك، لم يُعترف رسميا بجمهورية لوهانسك وجمهورية دونيتسك الشعبية كمنظمات إرهابية طوال فترة النزاع في جنوب شرق أوكرانيا، وبالتالي لم تتدرجا تحت المعايير الدولية التي كانت تستنفهما على هذا النحو. واعتبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مبكرا منذ عام ٢٠١٤، النزاع في أوكرانيا نزاعا داخليا، أي حرب أهلية.

وإضافة إلى الأعمال العدائية المفتوحة، بدأت كييف قمعها الوحشي للسكان المدنيين من خلال فرض قيود اجتماعية واقتصادية.

المدنيين من إخلاء مناطق القتال. وتم استخدام الناس كدروع بشرية، على سبيل المثال، في مدن ماريوبول وفولنوفاخا وسوليدار. وعندما تراجع الجيش الأوكراني، دمر عمدا مرافق البنية التحتية المدنية والمباني السكنية التي نجت من القتال.

وفي عام إجراء العملية العسكرية الخاصة، سُجل أكثر من ١٥ ٥٠٠ حالة قصف من قبل القوات المسلحة الأوكرانية داخل حدود جمهورية دونيتسك الشعبية قبل إطلاق العملية العسكرية الخاصة، والتي انطوت أكثر من ١٥ ٠٠٠ حالة منها على استخدام المدفعية الثقيلة. لقد أطلق العدو أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ قطعة ذخيرة من عيارات مختلفة على جمهورية دونيتسك الشعبية، بما في ذلك ٣٩ قذيفة من طراز توشكا - يو، وأكثر من ٢٢٠ قذيفة من طراز هيمارس، و ٢٥٠ قذيفة من طراز BM-27 أوراجان، و ١٣ ٠٠٠ قذيفة من قذائف منظومة إطلاق صواريخ متعددة عيار ١٢٢ ملم، و ٢١ ٥٠٠ قذيفة من عيار ١٥٥ ملم. ومنذ تموز/يوليه ٢٠٢٢، استخدمت القوات المسلحة الأوكرانية ألغام "ليبيستوك" المضادة للأفراد - المعروفة باسم "ألغام الفراشة" - ضد السكان المدنيين في الجمهورية. وقد زرعت أوكرانيا تلك الألغام عن بعد في مناطق سكنية مكتظة بالسكان في جمهورية دونيتسك الشعبية، مما أدى إلى إصابة أكثر من ٩٠ مدنيا، من بينهم تسعة أطفال؛ وتوفي أحد الضحايا في المستشفى متأثرا بجراحه، وعانى كثيرون آخرون من الصدمة بسبب بتر أطرافهم.

وفي محاولاتها لإحداث كارثة إنسانية في المنطقة، ارتكبت كييف هجمات إرهابية واستنزافات استهدفت البنية التحتية الرئيسية في دونباس، ولا سيما استهداف إمدادات المياه والبنية التحتية للطاقة. ونتيجة لتلك الأعمال الإرهابية، انقطعت تماما إمدادات المياه إلى أراضي الجمهورية من الشريان الرئيسي، وهي قناة دونتس - دونباس، بحيث لم يعد لدى معظم المدن في جمهورية دونيتسك الشعبية اليوم سوى إمدادات مياه مركزية، يتم من خلالها توفير المياه مرة كل ثلاثة أيام لبضع ساعات فقط. ويضطر الناس إلى شراء مياه الشرب أو الحصول عليها في شكل مساعدات إنسانية.

مدى السنوات القليلة الماضية، وبسبب كييف، لم يُنفذ ولو بند واحد من مجموعة تدابير مينسك. وقد أكدت لنا الممثلة الرسمية لجمهورية دونيتسك الشعبية في فريق الاتصال الثلاثي المسؤول عن المسائل الإنسانية، داريا موروزوفا، أن ممثلي كييف لم يركزوا على تنفيذ أي اتفاقات على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فقد أفسدوا أي تقدم كان من شأنه أن يوقف إراقة الدماء - وأود أن أضيف بصفتي الخاصة أن رعاتهم الغربيين شجعوهم على القيام بذلك.

ونظرا لعدم وجود أهداف سلمية في عملية التفاوض في بداية عام ٢٠٢٢، زادت التوترات على طول خط التماس، وكانت هناك استنزافات صارخة من قبل كييف. وفي الأسبوع الذي سبق الإعلان عن عمليات إجلاء جماعية في دونباس وحدها، في انتهاك لاتفاقات وقف إطلاق النار، أطلقت التشكيلات المسلحة الأوكرانية ما يقرب من ١٠٠ قذيفة - كانت محظورة بموجب اتفاقات مينسك - على أراضي جمهورية دونيتسك الشعبية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الجنود الأوكرانيون أمرا مباشرا من فاليري زالوجني، القائد الأعلى للقوات المسلحة الأوكرانية، بفتح النار بحرية ووفقا لتقدير القوات. وثبت كحقيقة واقعة استخدام الطائرات بدون طيار التي تحمل أجهزة متفجرة يدوية الصنع لشن ضربات ضد المدنيين. وعشية العملية العسكرية الخاصة، بدأت أوكرانيا في تعزيز مواقعها على الجبهة، ليس فقط من حيث القوة البشرية ولكن أيضا من حيث تكديس أسلحة الدمار الشامل. وكانت كييف تستعد لعملية عسكرية واسعة النطاق في دونباس، والتي كانت تخطط للقيام بها في أوائل آذار/مارس ٢٠٢٢. وقد أصبح ذلك واضحا من التصعيد الكبير والزيادة في النشاط العسكري للقوات المسلحة الأوكرانية في المنطقة.

ومنذ بداية العملية العسكرية الخاصة التي كانت نتيجة للأحداث المذكورة آنفا، وعندما حررت مدن دونباس، ظهرت أدلة متزايدة على جرائم الحرب واسعة النطاق التي ارتكبتها السلطات الأوكرانية، وهي الأدلة التي يتزايد حجمها مع تقدم خط المواجهة. لقد تم تسجيل العديد من شهادات المدنيين، التي تؤكد أن القوات المسلحة الأوكرانية منعت

بريانسك هجوما إرهابيا حقيقيا. ومرتبكوه هم أعضاء فيما يسمى فرقة المتطوعين الروس، وهو شعبة فرعية من الفيلق الأجنبي التابع للقوات المسلحة الأوكرانية ويعمل بناء على أوامر من القيادة العسكرية لأوكرانيا. حتى أن نظام زيلينسكي حاول إنكار ذلك الهجوم التخريبي، لأن مثل هذه الجرائم بغیضة بشكل صارخ. بيد أن زعيم هذه المجموعة التخريبية قال إن العمل تم تنسيقه مع نظام كييف وتم تنفيذه بمساعدته المباشرة. وبالمناسبة، فإن هذا الشخص عنصري ونازي جديد معروف، بما في ذلك في أوروبا، وممنوع من دخول الاتحاد الأوروبي. وليس من المستغرب أنه، كغيره ممن لديهم آراء مماثلة، شعر بالراحة في أوكرانيا وارتكب جرائمه في ظل الإفلات من العقاب وبموافقة قيادة كييف. وليس من الواضح ما الذي تسعى سلطات كييف إلى تحقيقه عن طريق قتل الأطفال بدم بارد. هل يعتقدون أنه سيزيد من مستوى الدعم الغربي؟ وإذا كان الغرب على استعداد لدعم نظام يرتكب مثل هذه الأعمال الشنيعة، فربما ليست هناك جريمة لن يكون الغرب على استعداد للتستر عليها في رغبته المجنونة والعبثية في هزيمة روسيا في ساحة المعركة.

وبشكل عام، حصلنا على مزيد من الأدلة على تورط الدول الغربية بشكل مباشر في النزاع، ليس عن طريق ضخ الأسلحة إلى أوكرانيا فحسب، ولكن أيضا من خلال المشاركة المباشرة لخبرائها العسكريين. فعلى سبيل المثال، أدلى جون ماكنتاير، الجندي الأمريكي السابق الذي تم تجنيده فيما يسمى بالفيلق الأجنبي في أوكرانيا وكتيبة الكاربات سيش القومية، بشهادة كاشفة لوكالات إنفاذ القانون الروسية. وتؤكد الوثائق والخرائط وغيرها من المعلومات التي سلمها أن القوات المسلحة الأوكرانية قد نسقت بشكل مباشر الأعمال في ساحة المعركة مع أفراد الوكالات العسكرية والاستخباراتية للولايات المتحدة. وستشكل تلك الأدلة الأساس لإجراء تقييم قانوني لدرجة تورط وتواطؤ المسؤولين الأجانب في الجرائم التي ارتكبتها نظام كييف ضد السكان المدنيين. لقد روى السيد ماكنتاير التعذيب المروع لأسرى الحرب على أيدي التشكيلات المسلحة الأوكرانية. ويتجاهل خصومنا، الذين دأبوا على تخيل أن روسيا ترتكب جرائم حرب، ذلك الدليل وغيره من الأدلة.

كما سُجلت حالات تعذيب جماعي وإعدام للسجناء في أوكرانيا. ويتعرض المدنيون في الأراضي التي تسيطر عليها كييف للاضطهاد السياسي والقمع لأسباب أيديولوجية على يد أجهزة الأمن. إن أوكرانيا، بتصرفها بهذه الطريقة البغيضة بالتحديد، لم تنتهك جميع الأحكام والقواعد القائمة للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل وأظهرت أيضا تجاهلا للمبادئ الأساسية للإنسانية واللياقة والرحمة. وعلاوة على ذلك، كان سكان جمهوريتي دونباس الشعبيتين وسكان الأراضي التي كانت تسيطر عليها كييف قبل بدء العملية العسكرية الخاصة مكروهين من قبل النازيين الجدد. كانت المعلومات التي قدمتها للتو جزءا من الإحاطة التي كان من المفترض أن تقدمها داريا موروزوفا، وهي في الواقع بيان مباشر من سكان دونباس، الذين يسعى الغرب بتعنت إلى تجاهلهم - وكانت العملية العسكرية الخاصة قد أطلقت من أجل إنقاذ حياتهم أساسا.

ومن جانبي، أشير إلى أننا شهدنا مرة أخرى في الشهر الماضي الطابع الإرهابي واللإنساني لنظام كييف. في ٢ آذار/مارس، شنت التشكيلات المسلحة الأوكرانية هجوما إرهابيا في قريتين تقعان في منطقة بريانسك الروسية، هاجمت خلاله سيارة كانت تقل ثلاثة أطفال إلى المدرسة، مما أسفر عن مقتل السائق وإصابة صبي يبلغ من العمر ١١ عاما يدعى فيدور. لكنه تمكن من الخروج من السيارة وساعد تلميذتين في الصف الأول على الخروج أيضا. وخلال فرارهم من الإرهابيين، بدأ الأطفال الثلاثة في البحث عن مأوى في منطقة حرجية قريبة. وأثبت الصبي الجريح بما لا يدع مجالا للشك أنه رجل حقيقي. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن المقاتلين الأوكرانيين الذين، في محاولة يائسة لعدم ترك أي شهود، أطلقوا النار على ظهور الأطفال أثناء فرارهم إلى الغابة. هذه هي بالضبط الطريقة التي تطلق بها الكنائس القومية الأوكرانية النار على الأشخاص الناطقين بالروسية في بلدات دونباس، في محاولة لتمرير أفعالهم على أنها جرائم للجيش الروسي. وقد جمعت هيئات التحقيق التابعة لنا بالفعل أدلة كثيرة من هذا النوع.

لقد كان ذلك هجوما مخطط ومتعمدا على المدنيين في القريتين اللتين لم تكن توجد فيهما مرافق عسكرية. بعبارة أخرى، كان هجوم

على البحر الأسود - تم تصميمه في ذاك الوقت للتعامل مع المهمة الإنسانية الفورية المتمثلة في توفير الغذاء للناس الذين يتضورون جوعا في جميع أنحاء العالم. أما الثاني المتفق عليه بين روسيا والأمانة العامة للأمم المتحدة، فيتعلق بتشجيع تصدير المواد الغذائية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية. ورفض زملاؤنا الغربيون الاعتراف بالاتفاق الثاني وتجنبوا أي ذكر له في مشاريع وثائق مجلس الأمن. ولم يتم تنفيذه بأي شكل من الأشكال.

لدينا والعديد من الآخرين الكثير من الأسئلة حول تنفيذ ما يسمى بمبادرة الحبوب، التي تهدف إلى تيسير تصدير الحبوب من الموانئ الأوكرانية. والسؤال الرئيسي هو لماذا أصبحت المبادرة الإنسانية فجأة مبادرة تجارية؟ والإحصاءات دليل واضح على ذلك. كما أن تأثيرها على أسعار الغذاء العالمية مثير للجدل إلى حد كبير. وخلافا لما قيل اليوم في هذه القاعة، لم تتلق أفقر بلدان العالم 66 أو 65 في المائة من الإمدادات، بل 3 في المائة فحسب. وبشكل أكثر تحديدا، وفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية قد انخفضت من أعلى مستوياتها القياسية في بداية العام الماضي، فإنها أقل بأكثر من 20 في المائة من مستوياتها في عام 2021. كما أن انخفاض قيمة العملات المحلية، بما في ذلك على خلفية تزايد قوة الدولار الأمريكي في عام 2022، يقاوم المشاكل المحلية في البلدان النامية أيضا.

ومن الذي تعتقدون أنه يستفيد من هذه الحالة؟ المستفيدون الرئيسيون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وسلاسل الإمدادات الغذائية غير المستقرة هم الشركات الزراعية الغربية العملاقة. ونحن نتكلم عما يسمى بالشركات الأربع الكبرى - شركات الولايات المتحدة آرثر دانيلز ميدلاند، وبانج وكارجيل، وشركة لويس دريفوس الهولندية - التي تمثل 75 إلى 90 في المائة من التجارة العالمية في المجمع الزراعي - الصناعي. وفي عام 2022، شهدت شركة كارجيل وحدها زيادة في مبيعاتها بنسبة 23 في المائة لتصل إلى 165 بليون دولار أمريكي، مع تحقيق صافي ربح قياسي بلغ 5 بلايين دولار أمريكي. كيف يمكننا حتى التحدث عن تقديم مكافآت للبلدان النامية؟

ومع ذلك، فإن الساديين والمجرمين الأوكرانيين والغربيين لن يفلتوا من العقاب. وقد أنشئت بالفعل محكمة عامة دولية في روسيا لجمع إفادات الشهود وتوثيقها. وتجرى الاستعدادات لإطلاق وإنشاء محكمة دولية كاملة تستند إلى القانون الدولي، وليس النظام القائم على القواعد الذي تصممه دول التكتل الغربي استنادا إلى مصالحها الخاصة.

إن العيارات التي أطلقت على الأطفال الروس في مقاطعة بريانسك لمثال واضح على موقف نظام كييف تجاه الأطفال. حتى قبل بدء العملية العسكرية الخاصة في شباط/فبراير 2022، في ضوء السياسات غير المسؤولة والعدوانية للسلطات الأوكرانية، قرر قادة جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين إجلاء المدنيين، بمن فيهم الأطفال، إلى أراضي الاتحاد الروسي. وحتى 27 شباط/فبراير 2023، أُجلي حوالي 4.5 ملايين شخص، بمن فيهم حوالي 690,000 طفل، إلى أراضي الاتحاد الروسي منذ بدء العملية العسكرية الخاصة، وغالبيتهم العظمى من الأطفال برفقة والديهم أو أقاربهم أو أولياء أمورهم إلى روسيا. وفي هذا الصدد، فإن التكهّنات العديدة بشأن وصول أعداد كبيرة من الأطفال غير المصحوبين بذويهم تبعث على الحيرة. وطوال تعاوننا الثنائي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، قدمنا معلومات موثوقة عن التدابير التي اتخذناها لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأطفال. وبغية وضع حد للتكهّنات بشأن هذه المسألة، التي أصبحت موضوعا شائعا لدى كييف والدعاية الغربية، سننظم اجتماعا غير رسمي للمجلس بصيغة آريا بشأنها في أوائل نيسان/أبريل.

لقد تطرق العديد من المتكلمين اليوم إلى موضوع مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب - وبشكل أدق صفقة متكاملة - يمكن الموافقة غدا على تمديدتها لمدة 60 يوما. وأود أن أختتم بياني بتوضيح موقفنا بشأن هذه المسألة. في 22 تموز/يوليه من العام الماضي، تم التوقيع على حزميتين، أو اتفاقيتين مترابطتين، في تركيا. أحدهما - الذي وقعته روسيا وتركيا وأوكرانيا لتصدير المواد الغذائية والأسمدة عبر ثلاثة موانئ

أخيراً، إذا كانت واشنطن وبروكسل ولندن ترغب حقاً في استمرار الصادرات الغذائية من أوكرانيا على طول الممر الإنساني البحري لمصالحها، فأمامها، بمساعدة الأمم المتحدة، شهران لإعفاء سلسلة العمليات التي تدعم الصادرات الزراعية الروسية بأكملها من جزاءاتها. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإننا لا نفهم كيف يمكن لمفهوم مجموعة مقترحات الأمين العام في إطار اتفاقات اسطنبول أن يؤدي وظيفته.

ختاماً، فيما يتعلق بالأمر الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية والذي ذكر هنا اليوم، فإن تلك الهيئة القضائية الدولية المتحيزة والمسيسة وغير الكفوة قد أثبتت مرة أخرى طابعها المعيب. المحكمة الجنائية الدولية هي دمية في أيدي الغرب الجماعي، وهي دائماً مستعدة ورغبة في تحقيق العدالة الزائفة. ومن المثير للسخرية أنه تم الكشف عن القرار الباطل قانوناً عشية الذكرى العشرين لغزو الولايات المتحدة للعراق، حيث كان للمحكمة الجنائية الدولية اختصاص قضائي، ولكنها لم تفعل شيئاً على الإطلاق لمحاسبة الجناة. الاتحاد الروسي ليس طرفاً في نظام روما الأساسي وليس للمحكمة الجنائية الدولية ولاية قضائية على روسيا أو مواطنيها. ونعتبر أي وثائق صادرة عنها لاغية وباطلة من الناحية القانونية. وبكل المؤشرات، فإن المحكمة الجنائية الدولية قد سلكت بالفعل طريقاً نحو التدمير الذاتي، ولا سيما فيما يتعلق بسلطتها ومصادقيتها الدولية. وهذا الرأي ليس رأينا وحدنا. اسمحو لي أن أختتم باقتباس مُدهش من جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق للولايات المتحدة، في عام 2018: "سنترك المحكمة الجنائية الدولية تموت من تلقاء نفسها. في نهاية المطاف، ولجميع المقاصد والأغراض، فإن المحكمة الجنائية الدولية قد ماتت بالفعل".

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إسهامه.

لقد تابعنا بقلق بالغ الهجمات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة على أهداف في مدن مختلفة في أوكرانيا، فضلاً عن القتال المروع حول باخموت.

وتكرر البرازيل دعوة جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فكفالة حماية المدنيين

بالمناسبة، يجب ألا ننسى أنه نتيجة لصادرات المواد الغذائية بدون ضوابط من أوكرانيا، فإن هذا البلد معرض لخطر المجاعة الحقيقية، كما قال العديد من الخبراء بطرق عديدة، وهذا لا علاقة له بروسيا. وفي هذا السياق، هناك قضية خطيرة أخرى، وهي استيلاء الشركات الغربية على الأراضي ذات التربة السوداء الصالحة للزراعة في أوكرانيا. ففي السنوات العشر الماضية، أصبحت المساحة التي تخضع الآن للسيطرة الأجنبية أكثر من 4 ملايين هكتار، أو أكثر من 10 في المائة من جميع الأراضي الخصبة في أوكرانيا. ومع ذلك، تستمر المحاولات لإخفاء كل هذه العمليات عن المجتمع الدولي وراء الشعارات التقليدية للعدوان الروسي وإلقاء اللوم على بلدنا في خلق أزمة غذائية وزيادة أسعار المواد الغذائية. بالطبع هذا كله كذب وبهتان. حتى قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 16 شباط/فبراير بشأن توفر الأسمدة في الاتحاد الأوروبي ينص صراحة على أن الأسعار المرتفعة في القطاع الزراعي قد رصدت خلال العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن هذا لم يمنع بروكسل من إثارة مخاطر إضافية للأمن الغذائي للبلدان الفقيرة بفضل قيودها الجديدة المناهضة لروسيا.

إن المذكرة بين روسيا والأمم المتحدة ببساطة معطلة. ولا أحد يهتم بحقيقة أنها مفيدة جداً للبلدان النامية. في نهاية المطاف، كان على الأمم المتحدة، عبر المتحدث باسم الأمين العام، أن تعترف بأن المنظمة لا تملك النفوذ لإعفاء عمليات التصدير الزراعي الروسية من الجزاءات الغربية. أود أنؤكد مرة أخرى أن للحالة تأثيراً سلبياً ليس على روسيا، التي يتطور اقتصادها بشكل مطرد على الرغم من خصومنا، ولكن على العالم النامي. وبالنظر إلى أن الشواغل التي أعرب عنها زملاؤنا الغربيون بشأنها هي مجرد كلمات جوفاء وأن الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام لم تكن مثمرة، فإننا لن نتحملها أيضاً. وفي ذلك الصدد، أبلغنا الطرفين التركي والأوكراني رسمياً في 13 آذار/مارس، عملاً بالفقرة 13 من الاتفاق الثلاثي، بأننا لا نعترض على تمديد عمليات مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة 60 يوماً اعتباراً من 18 آذار/مارس، أي حتى 18 أيار/مايو. وسيتوقف اتخاذ خطوات أخرى على إحراز تقدم في حل المسائل التي حددناها.

الضروري فهم الشواغل الأمنية للأطراف المعنية والاستجابة لها بطريقة بناءة وعملية. وعلى غرار البلدان الأخرى، نحن مستعدون للمشاركة في الجهود الدبلوماسية التي تستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتي تهدف إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الأجل الطويل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

لقد طال أمد الأزمة الأوكرانية واتسع نطاقها وأصبحت أكثر تعقيدا. ولا تزال الحالة الإنسانية تتدهور، فيما تظل آفاق السلام بعيدة المنال. ويشكل ذلك مصدر قلق بالغ للصين. فلا يوجد منتصر في النزاع والحرب ولن تؤدي المواجهات الدموية إلا إلى تفاقم المعاناة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تجعل الناس محور اهتمامها حقا وتكثف عملها وألا تدخر جهدا للتخفيف من العواقب الإنسانية للنزاع، وأن تضاعف في الوقت نفسه ما تبذله من جهود لتهدئة الحالة ووقف الأعمال العدائية في أسرع وقت ممكن.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي عدة ملاحظات.

أولا، يجب التقيد الصارم بالقواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن تأتي حماية المدنيين في المقام الأول دائما. وينبغي لأطراف النزاع أن تمتنع عن مهاجمة المدنيين والمنشآت المدنية وتكفل سير العمل الاعتيادي للخدمات العامة الرئيسية مثل خدمات الطاقة والرعاية الصحية والتعليم وتوفير الحماية لضحايا النزاع وتحترم الحقوق الأساسية لأسرى الحرب. وينبغي لجميع أطراف النزاع أن تتحلى بالعقلانية وتمارس أقصى درجات ضبط النفس وتتجنب الأعمال التي تعرض سلامة المرافق النووية وأمنها للخطر بغية تقليل مخاطر وقوع الحوادث إلى أدنى حد. وتؤيد الصين أداء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمهامها المتعلقة بالضمانات واضطلاعها بدور نشط في تعزيز سلامة المرافق النووية وأمنها. وستتبرع الصين بمبلغ 200,000 يورو لمشروع تقديم المساعدة التقنية لأوكرانيا فيما يتصل بالسلامة والأمن النوويين من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسلامتهم وتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين ومعاملة المحتجزين معاملة إنسانية مسؤولة عامة. وهذه التزامات غير قابلة للتفاوض.

ويساور البرازيل قلق عميق أيضا إزاء عدم تحسن الحالة الإنسانية في أوكرانيا. فلا يزال قصف المناطق الحضرية وتدمير الهياكل الأساسية المدنية مستمرين. ونذكر كلا الطرفين بقرار مجلس الأمن 2417 (2018)، الذي يشير إلى التزامنا بتجنب استهداف الأعيان المدنية والهياكل الأساسية الحيوية لإيصال المساعدات الإنسانية وكفالة الأداء السليم للمنظومات الغذائية والأسواق.

ومن الضروري، سعيا لوضع حد لهذه الأزمة الإنسانية، أن نبحث عن حلول عملية. ونحث جميع الدول الأعضاء على اتباع طرق واقعية لتحقيق السلام. ويجب أن تأتي حماية الحياة البشرية وصون الكرامة الإنسانية في المقام الأول دوما. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى ثلاث نقاط.

أولا، من الضروري أن نبقى قنوات الحوار مفتوحة. فلن يؤدي الإصرار على الحلول العسكرية التي تفاقمها الجزاءات الانفرادية إلى إنهاء هذا النزاع. ويمكن السبيل إلى وقف التصعيد وبناء الثقة في الحوار. عندما يكون هناك تحاور يمكن تحقيق نتائج إيجابية، كما يتضح من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

ثانيا، من الملح أن يتفق الطرفان على وقف الأعمال العدائية وفقا للقرار دإط - 6/11، الذي اتخذته الجمعية العامة في شباط/فبراير (انظر A/ES-11/PV.19). فاستمرار القتال سيؤدي إلى تعميق الأزمة الإنسانية وزيادة الخسائر في الأرواح وتدمير الهياكل الأساسية، بدون إيجاد حل للأسباب الكامنة وراء النزاع. وسيؤثر استمرار هذه الحرب أيضا على بلدان أخرى في الجوار المباشر، وكذلك على البلدان النامية التي تضررت بشدة من الآثار الجانبية للنزاع على اقتصاداتها والتي تمتلك موارد وأدوات محدودة لمواجهة تلك الآثار.

وأخيرا، نؤكد من جديد دعمنا للتوصل إلى حل تفاوضي يأخذ في الحسبان سبل منع تجدد العنف في المستقبل. وترى البرازيل أن من

وبدفع الأطراف المعنية إلى العودة إليها في أقرب وقت من دون وضع شروط مسبقة بغية إعطاء فرصة لتحقيق السلام. وقد أظهرت الوقائع أن مواصلة إيصال الأسلحة الهجومية واللجوء إلى المواجهة الجماعية والعزلة السياسية لن يساعد في حل الأزمة. وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ستأخذ الصين دائما جانب السلام والحوار والإنسانية. وقد أصدرت الصين ورقة موقف بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية وستواصل العمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور نشط في التسوية السياسية للأزمة.

وأخيرا، أود أن أبين موقفنا من التصويت الإجمالي الذي أجري قبيل بدء جلسة اليوم. إن الصين لتأسف لأن مجلس الأمن اضطر إلى إجراء تصويت إجمالي بشأن ما إذا كان ينبغي دعوة السيدة داريا موروزوفا لتقديم إحاطة للمجلس. وترى الصين أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا بشأن هذه المسألة على أساس توافق الآراء الذي تحقق عن طريق إجراء مشاورات متمهلة. ونرى أن قرار المجلس بشأن هذه المسألة ينبغي أن يمثل للنظام الداخلي المؤقت ويتسق مع الممارسة السابقة المتبعة فيما يتصل بدعوة مقدمي الإحاطات بغية تجنب إعطاء انطباع بازدواجية المعايير. وأود أن أؤكد من جديد أن موقف الصين من مسألة أوكرانيا لم يتغير.

السيد بوتونغ (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أوضح أن غانا صوتت مؤيدة لمقترح دعوة السيدة داريا موروزوفا بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لتطلع المجلس على آرائها الشخصية فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في منطقة دونباس في أوكرانيا. وما فتئنا نؤيد اختيار الرئيس لمقدمي الإحاطات. وهذا لا يضعف بأي حال من الأحوال موقفنا من كون منطقة دونباس جزءا من أوكرانيا. أجل إنه يؤكد سيادة أوكرانيا. ولكي نكون واضحين، فإن غانا لا تعترف بما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية، بما في ذلك أي شخص يزعم أنه يتصرف بأي صفة رسمية باسم ذلك الكيان. وكما نفهم، فإن السيدة موروزوفا مقيمة في منطقة دونباس، وبالتالي فهي مواطنة أوكرانية. وبذلك نفهم، فإننا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يسمح بعرض آرائها الشخصية بوصفها مواطنة أوكرانية.

ثانيا، يجب بذل كل جهد ممكن للحفاظ على نطاق الإغاثة الإنسانية وكثافتها. فمنذ اندلاع النزاع، تعاني المناطق المتضررة من نقص حاد في إمدادات المواد والمياه والكهرباء والتدفئة. وقد قدمت الصين دفعات متعددة من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى أوكرانيا والدول النامية المتضررة من التداعيات غير المباشرة للأزمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوسع نطاق المساعدات المقدمة إلى جميع المتضررين ويعجل بإصلاح الهياكل الأساسية المدنية واستعادتها ويبدل قصارى جهده للتخفيف من أثر النزاع على حياة الناس. وينبغي للأطراف المعنية أن تكفل الوصول الآمن والسريع للمساعدات الإنسانية من دون عوائق وتدعم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الشؤون الإنسانية. ونظرا لأن النساء والأطفال والمشردين هي الفئات الأكثر عرضة للخطر في النزاعات المسلحة، ينبغي تقديم مساعدات محددة الهدف من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة.

ثالثا، يجب احتواء الآثار غير المباشرة للنزاع. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا بطريقة مسؤولة من أجل تخفيف أثر الأزمة على خدمات الطاقة والتمويل وتجارة الأغذية والنقل على الصعيد الدولي من أجل الحفاظ على زخم الانتعاش الاقتصادي العالمي. وينبغي للبلدان المعنية أن تكف عن إساءة استخدام الجزاءات الانفرادية وبسط الولايات القضائية خارج حدود البلدان من أجل وضع حد للاضطراب الذي تسببه هذه التدابير للتعاون الاقتصادي والتجاري الدولي. وتثني الصين على حفاظ الأمين العام غوتيريش على تواصله النشط مع جميع الأطراف بشأن تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونأمل أن تُنفذ المبادرة بشكل كامل وفعال ومتوازن. وفي الوقت نفسه، تأمل الصين أن تُنفذ المذكرة الموقعة بين الأمم المتحدة وروسيا بهمة.

رابعا، يجب مواصلة بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي. فيغض النظر عن مدى تعقيد الحالة، لا يمكن إغلاق الباب أمام إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية ولا يمكن لجهود السلام أن تتباطأ. ويجب أن يشجع المجتمع الدولي إجراء محادثات السلام بأقصى قدر من الاستعجال ويهيئ الظروف لاستئناف المفاوضات

الجناة الجنائية وحق الضحايا في معرفة الحقيقة والتعويضات وعدم التكرار.

وفي صميم حظر استخدام القوة كوسيلة لتسوية المنازعات يوجد مبدأ قيمة الحياة البشرية والالتزام الأساسي بحماية البشرية والحفاظ عليها من أضرار الحرب. ولذلك فإن القانون الدولي الإنساني يهدف إلى فرض عدد من الالتزامات على الأطراف المتحاربة فيما يتعلق بحماية المدنيين ومعاملة أسرى الحرب أثناء النزاعات. ونأسف أسفا عميقا لأنه لم يلتزم بتلك المبادئ الأساسية ولأن المزيد من الناس ما زالوا يعانون بلا داع مع مرور كل يوم من أيام الحرب. ونظرا لتدهور الأوضاع الإنسانية، نجدد نداءنا إلى الأطراف لضمان الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فيجب حماية المدنيين من الأذى ومعاملة أسرى الحرب باحترام، وفقا للتدابير المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية.

وتشير الهجمات الصاروخية المستمرة بالقرب من محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي أسفرت عن فقدان مؤقت لخط الكهرباء الاحتياطي الوحيد المتبقي، إلى تزايد خطر وقوع حادث نووي كارثي. ونذكر الأطراف بالضرر الوجودي والمشارك بين الأجيال الذي تسببه الأسلحة النووية ونحثها على إعادة التفكير في أعمالها لصالح البشرية، لأننا جميعا معرضون لخطر أي حادث من هذا القبيل، سواء كان عرضيا أو محسوبا. ونحث الأطراف على التعامل مع السلامة والأمن النوويين باعتبارهما غير قابلين للتفاوض واتخاذ الخطوات التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الوقف الفوري للاستخدام العسكري للأسلحة أو الأفراد أو الذخائر بجميع المرافق النووية في أوكرانيا.

وبعد ١٣ شهرا من التبادلات العنيفة المستمرة في جميع أنحاء أوكرانيا، يبدو أنه لا يوجد أمل في الأفق في النهاية وتوجد رغبة ضئيلة من قبل الأطراف المتحاربة في التوصل إلى تسوية سلمية. وما زال يساورنا القلق إزاء الخطاب التحريضي والخطر المتزايد لنشوب نزاع جيوسياسي أوسع نطاقا يشمل دولا أوروبية أخرى. وإذا كان للسلام

وبالانتقال إلى موضوع جلستنا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على المعلومات الهامة بآخر المستجدات التي قدمها للمجلس بشأن الظروف الإنسانية السائدة في أوكرانيا. ونظل نقدر إسهاماته في حل ذلك الجانب من الحرب، فيما يتعلق ببقاء شعب أوكرانيا. ويظل يساور غانا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية العامة، ولا سيما محنة المدنيين الأبرياء الذين وقعوا في مرمى نيران القتال العنيف الدائر في عدة مدن في أوكرانيا. وإذا كانت الأعمال العدائية في باخموت وأوديسا ودونيتسك وخاركيف وغيرها من الخطوط الأمامية تشترك في أي شيء جامع، فهي حقيقة أننا نرى ارتفاعا في عدد الضحايا والمزيد من الدمار. ولا تزال البنية التحتية للطاقة المعطلة أصلا في أوكرانيا تتعرض للضرب، من دون أي اعتبار لاحتياجات المدنيين الذين يعتمدون عليها من أجل بقائهم على قيد الحياة، وخاصة خلال فصل الشتاء.

وإذ يمكن إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، فإن الدمار في عقول وقلوب الناس، المخفي عن أعيننا، ربما يكون أسوأ مما كنا نتخيل. وقد لا يتم تعافيا مطلقا من الخسارة الكبيرة وصدمة الحرب الوحشية. ولذلك السبب، ما زلنا ندعم المبادرات الرامية إلى توفير رعاية الصحة العقلية والدعم الاستشاري للأوكرانيين المتضررين من الحرب، ولا سيما الأطفال. وتشير تقارير اليونسيف إلى أنه على الرغم من الآثار المرهقة للحرب على ٧,٥ ملايين طفل في أوكرانيا، فإنهم ما زالوا يظهرون قدرة هائلة على الصمود من أجل البقاء. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لوضع حد لويلات الحرب على حياتهم.

ويؤكد تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا الصادر في ١٥ آذار/مارس، للأسف، مخاوفنا من حدوث انتهاكات واسعة النطاق ومنهجية لحقوق الإنسان وعدم اكتراث لسلامة المدنيين وجرائم حرب محتملة. ونشير إلى أن التقرير إسهام هام في الجهود الدولية الرامية إلى كفالة المساءلة عن الجرائم المروعة التي ترتكب في أوكرانيا. وننقذ كذلك مع اللجنة على أن ثمة حاجة إلى ضمان إجراء المزيد من التحقيقات والمساءلة الشاملة، بما في ذلك ضمان مسؤولية

لقد مر أكثر من عام منذ أن شنت روسيا عدوانها على أوكرانيا. وقد أدى ذلك الانتهاك الجسيم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى كارثة إنسانية أخرى من صنع الإنسان. واليوم، لا تهدد الحرب أوكرانيا والمنطقة فحسب، بل تهدد كذلك ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. فكما سمعنا، يحتاج أكثر من ١٧ مليون شخص - ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان أوكرانيا - إلى المساعدة الإنسانية والحماية نتيجة للحرب، في حين تم تسجيل أكثر من ٨ ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، وشرّد ٥,٤ ملايين شخص داخليا.

لقد شهدنا جميعا العواقب الإنسانية للاستخدام المنهجي للقذائف والطائرات المسيّرة لمهاجمة الأهداف المدنية والبنية التحتية التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين في جميع أنحاء أوكرانيا، ولا سيما في الهجوم بالقذائف يوم الثلاثاء على مبنى سكني في كراماتورسك. وقد تركت هذه الهجمات الملايين بدون كهرباء وتدفئة ومياه لعدة أيام، في منتصف فصل الشتاء، مما ضاعف من المصاعب التي يواجهها الأشخاص الأضعف المحاصرين في هذا القتال، وخاصة أولئك الموجودين في المناطق القريبة من الخطوط الأمامية والخارجة عن سيطرة السلطات الأوكرانية.

وعلاوة على ذلك، شهدنا أيضا الآثار المروعة لاستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، حيث تحولت ساحات المدن والمجمعات السكنية إلى أنقاض. وتدعو مألظة مرة أخرى الاتحاد الروسي إلى وقف هذه الهجمات، التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي.

إن الآثار المدمرة للحرب الروسية على الأطفال والنساء والرجال ستظل محسوسة لأجيال. وندين نمط انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المتصلة باستخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. وتأسف مألظة أيضا للنقل غير القانوني والترحيل القسري لأكثر من 6,000 طفل إلى خارج أوكرانيا. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب. وفي هذا الصدد، تؤيد مألظة جهود المحكمة الجنائية الدولية لضمان مساءلة جميع المتورطين في انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

في أوكرانيا أن يتحقق، فيجب على الأطراف التخلي عن أي منطق عسكري لكسب الحرب. وما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الحوار والدبلوماسية يوفران أفضل الفرص لعملية سلام شاملة تعالج شواغل الأطراف المعنية، ونكرر دعوتنا إلى تكثيف الجهود الدولية لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. وقد تم التأكيد جيدا في المجلس والجمعية العامة على أن السلام في أوكرانيا يجب أن يقوم على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينبغي له أن يسعى إلى دعم سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية، وفقا للقانون الدولي.

ونحث على الاتفاق على مواصلة تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب عندما تنتهي في ١٨ آذار/مارس من هذا العام، لأنها توفر مرة أخرى بصيصا من الأمل عبر واجهة الحرب المظلمة. وتبعث فينا الأمل الالتزامات التي قطعها الطرفان، نظرا لما ثبت من تأثير كبير للاتفاق على سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية واستقرار الأسواق، ونحث على تنفيذه تنفيذا كاملا بما يتماشى مع شروط الاتفاق. ونشكر الأمين العام على زيارته إلى كييف في ٨ آذار/مارس، إذ أجرى مناقشات مع الرئيس زيلينسكي بشأن استمرار مبادرة الحبوب. والتنفيذ بحسن نية من قبل جميع أصحاب المصلحة أمر حاسم الآن للحفاظ على نزاهتها بطريقة تضمن تمديدتها في المستقبل لفترات زمنية أطول بكثير. كما نؤكد على أهمية وضرة بذل المزيد من الجهود والتعاون فيما يتعلق بتصدير الأمنيا والمنتجات الزراعية الروسية.

إن المساعدة الإنسانية والحماية أمان حيويان لإنقاذ الأرواح وتخفيف الآثار على الناس. غير أنهما، كما نعلم جميعا، لا يحلان محل وقف جميع الأعمال العدائية العنيفة الذي تمس الحاجة إليه. ولذلك السبب، ولمصلحة العديد من النساء والأطفال والأشخاص الضعفاء الذين يعانون، نكرر النداءات الموجهة إلى الاتحاد الروسي لإنهاء العدوان على جارتها أوكرانيا. فقد حان الوقت لإنهاء الحرب والبدء في مهمة رسم طريق السلام بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته اليوم.

اليوم، يحتاج أكثر من 21 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية نتيجة للغزو الروسي الشامل: وهذا يمثل أكثر من 50 في المائة من سكان أوكرانيا قبل الحرب. ومن بين هؤلاء الأشخاص، نزح أكثر من 5 ملايين شخص داخليا، وفر 8 ملايين آخرون إلى أوروبا كلاجئين. وهذا هو النزوح الأكبر في أي مكان في العالم منذ عقود. وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية، هناك ما يقرب من 4 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

وتظهر الأرقام السابقة الطبيعة المدمرة لأفعال روسيا في أوكرانيا. ويجب ألا ننسى أن وراء كل رقم في هذه الملايين شخص، أخ أو أخت، أم أو أب، دمرت حياته العادية بسبب العدوان الروسي.

سأركز على الوضع في باخموت. لقد تعرضت المدينة لقصف شبه مستمر، مما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، مثل المدارس والمياه والطاقة والمرافق الصحية. ولم يتبق الكثير من المباني قائمة، والعواقب الإنسانية للهجوم الروسي الوحشي شديدة. وتوقفت المساعدات الإنسانية التي تدخل المدينة في منتصف فبراير/شباط عندما اشتد القتال، وأصبح دخول معظم المساعدات شديد الخطورة. ولا يزال هناك ما يقرب من 4,000 مدنيا يختبئون في الأقبية. وهؤلاء الأشخاص معرضون للخطر الشديد، ولا سيما الأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن. ولم يتمكن سوى عدد محدود من مجموعات المتطوعين المحليين من توزيع المساعدة، معرضين سلامتهم الشخصية لخطر كبير.

لذلك ندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبشكل مستدام إلى شعب أوكرانيا، بما في ذلك في باخموت. يجب على روسيا التوقف عن منع الوصول ووقف هجماتها على البنية التحتية الحيوية والمناطق السكنية. ويجب السماح للأوكرانيين بالبحث عن الأمان أينما اختاروا.

وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالعمل الهام الذي تقوم به لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا ونؤيد فكرة إنشاء سجل للأضرار بوصفه سجلا للأدلة والمعلومات المتعلقة بالمطالبات بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا. وستدعم هذه المبادرات إعادة الإعمار الذي تشتد الحاجة إليه للبنية التحتية المدنية التي دمرت في البلد على مدى العقد الماضي نتيجة للنزاع.

ويساور مألظة القلق لأن العديد ممن هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها أو يمنعون من الحصول عليها. ونشيد بعمل الأمم المتحدة والوكالات الشريكة لها وجميع المنظمات الإنسانية العاملة في مثل هذه الحالات الخطرة، وندعو إلى التيسير الكامل لوصول المساعدات الإنسانية وعملياتها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق الواقعة على طول الخطوط الأمامية.

وتسلط مألظة الضوء على أهمية استمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. لقد سمحت هذه المبادرة بتصدير أطنان من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى. وإطالة أمد الاتفاق أمر بالغ الأهمية لاستقرار الأسعار الدولية والتدفق المستمر للحبوب ومساعدة الناس في جميع أنحاء العالم الذين يكافحون لجلب الطعام إلى موائدهم ودعم المزارعين الذين انخفض دخلهم بسبب الحرب. بالإضافة إلى ذلك، نكرر دعوتنا إلى السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول بدون عوائق وبشكل متكرر إلى جميع أسرى الحرب الأوكرانيين. وتذكر مألظة بأنه بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، يحق لجميع أسرى الحرب تلقي زيارات منتظمة من وفود اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ومع بدء الحرب في أوكرانيا في التصاعد مرة أخرى، نكرر دعوتنا للاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وسحب جميع القوات الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. لقد أزهرت الكثير من الأرواح وتمزقت الأسر وأصيب المدنيون بصدمة جراء عام من المذابح. دعونا نرى خفض التصعيد والحوار في الأيام والأسابيع المقبلة، بدلا من هذه الدورة المستمرة من الموت والدمار.

ونتفق مع ما قاله الأمين العام خلال زيارته لكيف قبل أسبوعين: ينبغي للمبادرة أن تتيح استخدام البنية التحتية للتصدير في البحر الأسود بأكبر قدر ممكن. في الوقت الحالي هناك ثلاثة موانئ فقط يمكن تشغيلها بحرية في حين لا تزال أسعار الغذاء العالمية في مستويات تاريخية غير مسبقة، حيث انخفضت صادرات أوكرانيا من الغذاء بأكثر من الثلث مقارنة بالعام الماضي. لقد أدت الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا بالفعل إلى تعطيل سلسلة الإمدادات الغذائية العالمية وتسببت في ارتفاع أسعار الأغذية فأصبح المزيد من الناس يواجهون الفقر المدقع. إن العالم بحاجة إلى الحبوب ويجب أن نكفل تدفقها بحرية.

منذ بداية تنفيذ المبادرة تم شحن أكثر من ٢٤ مليون طن متري من الحبوب والبذور الزيتية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق برنامج الأغذية العالمي لأكثر الأشخاص معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. لقد رأى الوزير بلينكن خلال رحلته إلى أفريقيا في الأسبوع الماضي أكياس القمح - هدايا من الشعب الأوكراني - تم تسليمها إلى إثيوبيا نتيجة لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. إنها الحبوب التي يمكنها إطعام العالم، إنها تلك المساعدة الحاسمة المعرضة للخطر الآن.

إننا نعلم ويعلم بقية العالم أيضا أن صادرات روسيا من الغذاء قد ظلت مرتفعة على الأقل كما كانت عليه قبل الحرب. لذلك عندما نسمع حديث الحكومة الروسية عن امتناعها عن تصدير الحبوب والأسمدة فإن الأرقام تثبت أن ذلك ليس صحيحا. وفيما يتعلق الأمر بالجزاءات فقد بذلنا جهودا استثنائية لإبلاغ الحكومات والقطاع الخاص بالاستثناءات الواضحة للأغذية والأسمدة. فالجزاءات ليست هي المسألة.

وبالإضافة إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب يجب على المجلس أيضا التركيز على الدمار المستمر والاحتياجات الإنسانية الماسة نتيجة للحرب الروسية في أوكرانيا. في ١٥ فبراير أعلنت الأمم المتحدة أن وكالاتها وكذلك المنظمات غير الحكومية ستكون بحاجة إلى ٣,٩ مليار دولار لإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان داخل

وكما أوضح وكيل الأمين العام، فإن أثر أعمال روسيا لا يزال محسوسا في جميع أنحاء العالم. فقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية، ويواجه 345 مليون شخص مستويات أزمة من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود ما يقرب من 50 مليون شخص على حافة المجاعة. وهذه هي التكلفة العالمية لتصرفات روسيا.

وتدعم المملكة المتحدة بقوة جهود الأمم المتحدة بالشراكة مع تركيا لمواصلة جلب الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية. ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ذات أهمية حيوية، فالعالم بحاجة إلى الحبوب الأوكرانية. ولذلك ينبغي بذل كل جهد ممكن لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي وضمان وصول المساعدات الغذائية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وندعو روسيا إلى احترام شروط الاتفاق والتמיד الأخير لمدة 120 يوما.

وأخيرا، تلتزم المملكة المتحدة التزاما كاملا بمحاسبة روسيا على أعمالها غير القانونية في أوكرانيا. وإعلان المحكمة الجنائية الدولية اليوم هو خطوة مهمة لضمان محاسبة المسؤولين. لقد ارتكبت فظائع وحشية خلال هذا النزاع، بما في ذلك ضد الأطفال. ومن الصواب أن يتم التحقيق فيها بشكل مستقل، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الشاملة وعلى جهود الأمم المتحدة الرامية إلى ضمان تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وكما قال وكيل الأمين العام غريفيث بوضوح، طالما استمرت روسيا في حصار موانئ أوكرانيا، فإن العالم بحاجة إلى تلك المبادرة. تخفض مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أسعار الغذاء العالمية. وتهديء المبادرة تقلبات السوق. كما تحسن الأمن الغذائي على صعيد العالم. وتتخذ الأرواح. ويجب أن تستمر بشكل يعول عليه ومستدام.

ويجب السماح للمبادرة بالعمل بكفاءة. ويجب أن تعمل بوتيرة تلبي الطلب العالمي. لقد أدت التأخيرات التي فرضتها روسيا بالفعل إلى خفض عدد السفن التي تغادر الميناء وزيادة تكاليف النقل.

بطبيعة الحال فإن هناك طريقة واحدة لمنع المزيد من المعاناة فورا، وهي أن تستجيب روسيا لمطالب الأمم المتحدة والدول الأعضاء على نطاق العالم بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من أوكرانيا. وإلى أن يتحقق ذلك فلنعمل كل ما في وسعنا لمساعدة شعب أوكرانيا وجميع المتأثرين من تداعيات هذه الحرب المروعة وغير المبررة.

السيدة كومي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته النيرة.

لقد مر عام على هذه الحرب المدمرة دون أن يلوح لها مخرج في الأفق. بل على العكس من ذلك ما زال التصعيد مستمرا ويتسع نطاقه برا وجوا. كما تزداد بعد عام تكلفة الحرب من حيث الخسائر البشرية والمادية على أساس يومي بينما يستمر تفاقم الوضع الاقتصادي لأوكرانيا وعرقلة إمكانية إعادة إعمار أوكرانيا. نتيجة لذلك يستمر تدهور الحالة الإنسانية باطراد، بينما يستمر استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية بقصف مكثف بلا انقطاع. ولم تسلم أي منطقة منها ولا يتردد الطرفان في مهاجمة البنية التحتية للطاقة التي كانت هدفا رئيسيا لتنفيذ جميع أشكال العمليات لبعض الوقت.

خلال الأيام الأخيرة تشير التوترات المتعلقة بمحطة زابوريجيا للطاقة النووية إلى أن خطر وقوع حادث نووي لا يزال قائما ويجب عدم إغفاله. ونؤكد من جديد أنه يجب ألا يخضع الحصول على المياه والطاقة والخدمات العامة الأساسية الأخرى لأي شكل من أشكال الابتزاز.

ويكرر بلدي إدانته للهجمات على السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية وجميع أشكال الهجمات التي تستهدف السكان الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال، ويذكر الأطراف المتحاربة بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية حقوق الإنسان حتى في حالة الحرب. ويجب أن تُوجّه جلسات مجلس الأمن نحو إيجاد حل لضحايا الحرب في أوكرانيا ولأكثر من ٨ ملايين لاجئ و٥ ملايين شخص مشردين داخليا فضلا عن أكثر من ١٧ مليون أوكراني بحاجة إلى

أوكرانيا. ولا يشمل ذلك مبلغ ١,٧ مليار دولار إضافي لدعم البلدان التي تستضيف ملايين اللاجئين الأوكرانيين.

من جانبها قدمت الولايات المتحدة منذ الغزو ما يقرب من ٢ مليار دولار من المساعدات الإنسانية للمحتاجين في أوكرانيا والمنطقة. كما قدمنا ما يقرب من ١٥,٥ مليار دولار في شكل دعم مباشر لميزانية حكومة أوكرانيا بواسطة آليات البنك الدولي. ونخطط لتقديم ٧,٤ مليار دولار إضافية حتى نهاية أيلول/سبتمبر. إننا نواصل الاضطلاع بدورنا ونطلب من بقية المجتمع الدولي أن يؤدي واجبه. وينبغي لنا جميعا أن نتعمق في البحث عن حلول ويجب أن نفعل ذلك دون التضحية بأقل مبلغ من المال لأجل التصدي للعديد من الأزمات الإنسانية الملحة الأخرى في جميع أنحاء العالم.

بيد أن التمويل وحده لا يكفي، ويجب على أعضاء مجلس الأمن الاستمرار في المطالبة بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء أوكرانيا تماما كما فعلت ١٤١ دولة عضو الشهر الماضي (انظر قرار الجمعية العامة دإط - ١١/٦). يجب أن نشجب هجمات روسيا المستمرة بالصواريخ والطائرات غير المأهولة على المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية والكيفية التي تمنع بها هذه الهجمات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تحتلها روسيا مؤقتا.

ففي الأسبوع الماضي وحده دمرت الهجمات المكثفة المباني السكنية والبنية التحتية للكهرباء والسكك الحديدية، الأمر الذي أسفر عن مقتل ١١ مدنيا على الأقل. وكان ذلك أيضا الهجوم الكبير السادس عشر على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا خلال الأشهر الخمسة الماضية مما يدل على تجاهل صارخ للأمان النووي.

كما أسفرت الهجمات الروسية عن مقتل وإصابة عاملين في المجال الإنساني. لقد واجهت النساء والفتيات على وجه الخصوص زيادات مخيفة وكبيرة في جرائم الاتجار والعنف الجنساني أثناء محاولتهن الفرار للنجاة بحياتهن. وإذ نختم الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة اليوم فلنلتزم جميعا بمساءلة القوات الروسية عن هذه الفظائع.

فرص التفاوض أوقد تبعدنا أكثر منها. ولا يزال بلدي يؤمن بأن الحل السياسي هو الخيار الوحيد وأن التعايش السلمي هو الهدف النهائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته المهمة. وأود أيضاً أن أنه بوجوب الممثلين الدائمين لأوكرانيا والدانمرك وليتوانيا والاتحاد الأوروبي في القاعة.

مع دخولنا السنة الثانية من النزاع الروسي - الأوكراني، تستمر الخسائر الإنسانية في التصاعد، وتستمر آفاق السلام في الانحسار، وتستمر الموارد اللازمة للتخفيف من المعاناة الإنسانية في التكاثر. وتؤمن موزامبيق إيماناً راسخاً بأن أفضل دعم يمكن أن يقدمه المجلس للجهود الإنسانية في أوكرانيا هو تكثيف جهوده لإنهاء النزاع. وتبين تجربتنا في موزامبيق أنه لا يوجد حل إنساني للمشاكل الإنسانية. فلن يحلها إلا حلٌ سياسي تفاوضي.

بيد أن موزامبيق تشير إلى أنه لم يُحرز تقدم يُذكر في اتجاه السلام على الرغم من نداءاتنا المتكررة للحوار ونداءاتنا للطرفين للعودة إلى طاولة المفاوضات. كما أن الطرفين لم يستجيبا لتحذيرائنا المتكررة بشأن الآثار المتزايدة لامتداد النزاع إلى أجزاء أخرى من العالم أو الخطر الدائم المتمثل في سوء التقدير الاستراتيجي. لقد قلنا إن النزاع يقيد قدرة المجتمع الإنساني على حشد استجابة مناسبة وسريعة للتحديات الأخرى في جميع أنحاء العالم، سواء كانت زلازل في تركيا أو أعاصير تؤثر على بلدان مثل موزامبيق وملاوي ومدغشقر.

ونرحب بالاستعداد الذي أعرب عنه بعض أعضاء المجتمع الدولي لتيسير مبادرات السلام والتوسط فيها وتعزيزها، بموافقة جميع الأطراف وبحسن نية. وقد حثنا الطرفين في عدة مناسبات على اغتنام علامات حسن النية القليلة التي أبدت خلال النزاع والبناء عليها، مثل تبادل الأسرى ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بغية التوصل إلى وقف التصعيد. غير أننا يجب أن نعترف بشكل واقعي بأن أكثر

مساعات إنسانية. ويجب أن تكون هناك آفاق للشباب في أوكرانيا وللأسر المشتتة وآلاف الأطفال الذين تعطلت حياتهم وتعليمهم.

كما أن من الواضح أن الحرب قد اشتد سعيها وكذلك تتفاقم عواقبها الدولية الوخيمة من حيث ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. لقد شهدت بعض البلدان موجات من الاحتجاج والاضطرابات مؤخرًا ضد ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض القوة الشرائية نتيجة لزيادة معدلات التضخم.

وندعو الأطراف إلى تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب للمدة المنصوص عليها في الاتفاق الأصلي. ونعرب عن دعمنا للالتزام الميسرين المستمر. ونرحب ونشجع جميع الجهود الرامية إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل للاتفاق لصالح جميع الأطراف.

لقد أحطنا علماً بالتقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتقييم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بصادرات الحبوب إلى البلدان النامية وأثرها على الارتفاع القياسي العالمي لأسعار الحبوب.

ويظل توقيع الاتفاق أيضاً منارة أمل ومنبرا محتملا يمكن أن تبنى عليه مبادرات أكبر لوضع مسار نحو وقف الأعمال العدائية. وسنواصل حث جميع الأطراف على كفالة هذه النتيجة.

وأكرر إدانة بلدي للحرب واستخدام أسلحة الدمار الشامل واستخدام أي أسلوب من أساليب الحرب بهدف التهريب والتسبب في معاناة غير مبررة للسكان المدنيين. ويعرب بلدي عن دعمه وتشجيعه للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في مناطق القتال وفي البلدان التي تستضيف اللاجئين لعملهم الممتاز وجهودهم المستمرة لمحاولة استعادة القليل من الطابع الإنساني للحياة اليومية لأولئك الذين فقدوا الأمل نتيجة للحرب.

في الختام، ندعو الطرفين إلى الالتزام بالسلام من خلال الحوار الصريح والمباشر والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تقلل

ونقدر أيضاً حقيقة أن الأمين العام، أثناء زيارته لكيف في ٨ آذار/مارس، أكد بوضوح التزام الأمم المتحدة بالعمل الجاد للتخفيف من أثر الحرب إلى أن يتسنى تحقيق سلام عادل. ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فإن السلام العادل يعني أنه يجب الحفاظ على سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً والتي أنشئت عند الاستقلال في عام ١٩٩١.

هل ينبغي أن يكون مفاجئاً أن تردّ روسيا على تلك الزيارة بنفس الطريقة التي ردّت بها في مناسبات سابقة عندما كان الأمين العام في كيف؟ أي بالقصف الصاروخي. لقد أطلق على الفور ٨١ صاروخاً من مختلف الأنواع لقتل الأوكرانيين وتدمير البنية التحتية المدنية حين زيارة الأمين العام. كانت هذه هي الضربة الصاروخية الضخمة الخامسة عشرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، عندما أعلنت روسيا علناً تدمير البنية التحتية المدنية، ولا سيما مرافق الطاقة، كوسيلة من وسائل الحرب.

ونتيجة للإرهاب بالقذائف، الذي بلغ ذروته في فصل الشتاء، فقدت أوكرانيا في الوقت الحاضر ٤٤ في المائة من قدرتها النووية لتوليد الكهرباء، و ٧٥ في المائة من قدرة محطاتها الحرارية لتوليد الكهرباء، و ٣٣ في المائة من محطاتها المشتركة لتوليد الحرارة والطاقة. ومع ذلك، فشلت روسيا في تركيع أوكرانيا من خلال إرهابها بالصواريخ. كما أنها تقشل في ساحة المعركة، حيث تستنفذ المزيد والمزيد من الوحدات العسكرية النظامية ومرتزة مجموعة فاغنر بالقرب من بلدة باخموت.

إن العداء غير المنطقي تجاه أوكرانيا والأوكرانيين يبقي جهود السلام في طريق مسدود. ولا تزال روسيا تتجاهل إرادة الجمعية العامة المعرب عنها في القرار دإط - ١١/٦، المعنون "مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا". وترفض روسيا صيغة خطة السلام التي عرضها رئيس أوكرانيا، والتي تتبع نفس منطق القرار دإط - ١١/٦ وبدلاً من ذلك، تستمر روسيا في خطابها المؤجج للحرب، وتهدد من خلال المتحدث باسم بوتين

من ٢٢ جلسة للمجلس مكرسة لأوكرانيا وحدها منذ عام ٢٠٢٢، إلى جانب مختلف التحذيرات والعروض المتعددة للوساطة، لم تسفر حتى الآن عن أي زخم إيجابي نحو السلام. وقد حان الوقت لكي نضاعف جهودنا لاتخاذ خطوات ملموسة وعملية لإنهاء النزاع مع زيادة المساعدة الإنسانية. إن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي وصفها السيد غريفيث بجدارة بأنها منارة للأمل إزاء خلفية قاتمة، وهي في رأينا نقطة مضيئة نادرة للدبلوماسية المتعددة الأطراف، تنتهي غداً. ونأمل أن يتم تمديدتها على الفور.

وكما أكد الأمين العام مؤخراً، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على سلامة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وضمان استمراريتها. لذلك يصب في مصلحة شعب أوكرانيا والعالم بأسره. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على تحية خلافاتها جانباً والسماح بتمديد تلك الترتيبات المنقذة للحياة، وربما تنفيذها إلى أجل غير مسمى، وهي ضرورية لبلدان مثل بلدي الذي يتصدى بالفعل لتهديدات حادة وشيكة للأمن الغذائي. وتعتقد موزامبيق أن وحدة المجلس بشأن هذه المسألة أمر أساسي.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتشيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بمجلس الأمن على تمسكه بقرارات الجمعية العامة المتعددة بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا من خلال عدم السماح للمواطن الروسي - الذي يسمى بأمين المظالم في الجزء الذي حاولت روسيا ضمه من إقليم دونيتسك الأوكراني - بمخاطبة المجلس. ونشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته التي سلطت الضوء مرة أخرى على الأثر الإنساني المفجع للعدوان الروسي. ونشيد بجهود الأمم المتحدة من أجل استجابة إنسانية حازمة في بلدي. توفر العمليات التي تقودها الأمم المتحدة شريان حياة لملايين الأوكرانيين المتضررين من الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا.

لوجستية ومالية وأمنية كبيرة لاستعادة أطفالهم. وفي بعض الحالات، استغرق الأمر أسابيع أو شهورا للم شمل العائلات. وأبلغ شهود عيان اللجنة أن العديد من الأطفال الصغار الذين نقلوا لم يتمكنوا من الاتصال بأسرهم، وربما يفقدون الاتصال بهم إلى أجل غير مسمى نتيجة لذلك.

ونرحب بحقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت اليوم أمرين بإلقاء القبض على شخصين يزعم أنهما مسؤولان عن جرائم الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني للسكان (الأطفال) والنقل غير القانوني للسكان (الأطفال) من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي. وثمة أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذين الشخصين يتحملان المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المذكورة أعلاه. واسمهما فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وماريا لفوفا، التي تسمى بمفوضة حقوق الطفل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي. وتشهد تلك الخطوة مرة أخرى على أن عملية ضمان العدالة مستمرة، وعاجلا أم آجلا ستنتهي ببوتين ولفوفا - بيلوفا ومجرمي حرب آخرين في قفص الاتهام.

لقد تسببت الحرب الروسية في خسائر بشرية فادحة، وخلفت عشرات الآلاف من المدنيين بين قتيل وجريح ومشوه. وأدت أساليب الحصار والأرض المحروقة التي استخدمتها روسيا إلى تدمير ٥٩ ٠٠٠ مبنى سكني و ٤٣٦ مستشفى وأكثر من ٢ ٢٠٠ مؤسسة تعليمية. ولا تشمل تلك الأرقام المناطق المحتلة مؤقتا، حيث المستوى الحقيقي للدمار أعلى بكثير. ومع استمرار تصاعد الهجمات الروسية، لا يزال ١٧,٦ مليون أوكراني - حوالي ٤٠ في المائة من السكان - في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وبشكل تزايد مستوى التلوث بالألغام الأرضية في أوكرانيا تهديدا خطيرا آخر لشعبها. لقد حولت الحرب العدوانية الروسية أوكرانيا إلى واحدة من أكثر الدول تلوثا بالألغام في العالم. فإجمالا، ووفقا لدائرة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا، تبلغ مساحة أراضي أوكرانيا التي تعتبر ملوثة حوالي ٠٠٠ ١٧٤ كيلومتر مربع - أو ٣٠ في المائة من كامل أراضي بلدا. إن

بأنها ستواصل تحقيق أهدافها وأنه "لا يمكن تحقيقها الآن إلا بالوسائل العسكرية".

إن تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، الذي عمم أمس، يقدم لنا سجلا مروعا للجرائم التي قد تبدو غير معقولة في القرن الحادي والعشرين. وأود أن أذكر مجرد أمثلة قليلة على النتائج التي توصلت إليها اللجنة، وأود أن أذكر الجميع هنا - والذين يستمعون إلينا - بأن هذه النتائج ليست النتائج التي توصلت إليها حكومتنا. إنها النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة وتشمل ما يلي:

"ارتكبت عمليات الاغتصاب تحت تهديد السلاح، وبوحشية بالغة وبأعمال تعذيب، مثل الضرب والخنق. وهدد الجناة في بعض الأحيان بقتل الضحية أو أسرته إذا قاومت. وفي بعض الحالات، اغتصب أكثر من جندي نفس الضحية، أو تم اغتصاب نفس الضحية عدة مرات. وفي إحدى الحوادث، كانت الضحية حاملا وتوصلت يائسة إلى الجنود أن يتركوها؛ وتعرضت للإجهاض بعد بضعة أيام. كما قام الجناة، في بعض الحالات، بإعدام أو تعذيب الأزواج وغيرهم من الأقارب الذكور. وفي بعض الأحيان، أجبر أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال، على مشاهدة الجناة يغتصبون أحياءهم".

كما أثبتت الأمم المتحدة الحقيقة التالية:

"غالبا ما يسبق الإعدام حالات احتجاز أو استجواب أو تعذيب أو سوء معاملة. فقد عثر على بعض الضحايا مقيدي الأيدي أو الأقدام. ووفقا للسجلات الطبية والصور الفوتوغرافية، كانت الطريقة الأكثر شيوعا للقتل هي طلق ناري في الرأس من مسافة قريبة".

وسلطت اللجنة الضوء على مسألة النقل القسري للأطفال وترحيلهم، وذكرت أن

"عبء تعقب الوالدين أو أفراد الأسرة والعتور عليهم وقع أساسا على عاتق الأطفال. ويواجه الآباء والأقارب تحديات

ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار وأرسل أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ طن من الحبوب الأوكرانية إلى البلدان التي تعاني من الجوع. وندعو البلدان من جميع أنحاء العالم الراغبة في الإسهام في الأمن الغذائي العالمي إلى الانضمام لتلك المبادرة.

لقد أحييت أوكرانيا أسس ذكرى ضحايا إحدى أفظع جرائم الحرب الروسية. قبل عام، دمر القصف الجوي الروسي مسرحة في ماريوبول - وهو مبنى كان يستخدم كملجأ وتم تحديده بوضوح بلافتة كتب عليها "أطفال". ما زلنا لا نعرف العدد الدقيق للضحايا، وقد فعلت روسيا كل ما في وسعها لإزالة آثار جريمتها ما أن تم احتلال ماريوبول.

كل يوم من أيام الحرب وكل يوم من الوجود الروسي في أوكرانيا يضاعف معاناة الشعب الأوكراني. فلا بد من وضع حد لهذه الحرب، ويجب أن تتبعها مساءلة المعتدي. نحن نعرب عن تقديرنا لموقف المجتمع الدولي القوي في السعي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم على أساس مبادئ الميثاق. وأوكرانيا مستعدة لتنفيذ ذلك النهج، الذي ينبغي أن تستند إليه جميع جهود ومقترحات السلام. إننا نحث الدول الأعضاء على الإسهام في تنفيذ قرار الجمعية العامة دإط - ١١/٦، الذي اتخذته في دورتها الاستثنائية الطارئة في ٢٣ شباط/فبراير. وينبغي أن يشمل ذلك زيادة الضغط على الاتحاد الروسي للتخلي عن مساره العدواني. وإلى أن يحدث ذلك، ستواصل أوكرانيا الدفاع عن نفسها وعن مبادئ الميثاق والنظام القائم على القواعد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجزر الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، فضلا عن البلد المرشح المحتمل جورجيا وأندورا.

منذ أكثر من عام وروسيا تكافح للعثور على أي مبرر من أي نوع لحربها العدوانية على أوكرانيا. نحن نعلم جيدا الخسائر التي يتسبب فيها العدوان الروسي المتصاعد، وبالضربات الصاروخية

القوات الروسية في أوكرانيا تستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية على نطاق واسع، وتزرع الألغام على الطرق المدنية والممرات والمناطق السكنية والحقول الزراعية. فما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام حاليا بسبب الألغام ومخاطر المتفجرات والأعمال العدائية المسلحة.

وحتى في ظل تلك الظروف الاستثنائية، أوفت أوكرانيا بالتزاماتها بموجب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تخفف من حدة أزمة الغذاء في العالم وتحول دون ظهور العديد من الأزمات الجديدة. ومنذ ١ آب/أغسطس، قامت ٨١٤ سفينة بتصدير ٢٤,٤ مليون طن من الأغذية الأوكرانية من موانئ أوديسا إلى آسيا وأوروبا وأفريقيا في إطار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وكان من الممكن أن تصبح هذه الكمية أكبر بكثير لو لم تكن روسيا تتهج سياسة تأخير تفتيش السفن. وبسبب أوجه العجز فيما يتعلق بالأسطول الجديد والطابور المصطف في المياه الإقليمية لتركيا، لا يتجاوز تصدير المواد الغذائية عبر ممر الحبوب ٣,٤ مليون طن شهريا، على الرغم من قدرة أوكرانيا على منح العالم ٦ ملايين طن شهريا من منتجاتها الزراعية.

فعلى سبيل المثال، لم تجر سوى ١٤٩ عملية تفتيش في شباط/فبراير على الرغم من أنه كان من المقرر إجراء ٢٩٦ عملية تفتيش في ذلك الشهر. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لهذه الإجراءات، هناك طوابير من السفن لا تزال مصطفة - بين ١٢٠ و ١٤٠ سفينة - وتواجه الموانئ الأوكرانية مشكلة نقص وجود سفن جديدة للتحميل. واليوم، لا تزال ٨٦ سفينة من المقرر إرسالها للتحميل تنتظر التفتيش في المياه الإقليمية التركية.

وينبغي تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بعد انتهائها في ١٨ آذار/مارس لمدة ١٢٠ يوما على الأقل، كما هو متوقع، أو لفترة غير محدودة. وينبغي توسيع نطاق تغطيتها لتشمل الموانئ الأوكرانية في منطقة ميكولايف. وقد انضمت اليوم أكثر من ٣٠ دولة والاتحاد الأوروبي إلى البرنامج الإنساني "الحبوب من أوكرانيا" الذي أطلقه الرئيس زيلينسكي لمساعدة أفقر دول العالم بالغذاء. وجمع البرنامج

وتظهر بيانات الأمم المتحدة بوضوح أن حجم إجمالي صادرات الأسمدة الروسية إلى الدول النامية ظل مستقرا في عام ٢٠٢٢ مقارنة بالسنوات السابقة. علاوة على ذلك، قفزت الإيرادات الروسية من صادرات الأسمدة بنسبة ٧٠ في المائة في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢١، وذلك وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. إن روسيا تغفل عمداً عن ذكر ضرائب وحصص التصدير الخاصة بها على كل من الحبوب والأسمدة، مما يؤدي إلى زيادات مصطنعة في الأسعار العالمية وأرباح الشركات الروسية على حساب من هم في أمس الحاجة إليها.

في وقت الاحتياجات الإنسانية غير المسبوق هذا، لا يدعم الاتحاد الأوروبي الأوكرانيين فحسب، بل يظل بشكل جماعي من بين أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم. ونحن ممتنون لجميع البلدان التي تدعم بسخاء المحتاجين في أوكرانيا وأماكن أخرى ونشجع الجميع على زيادة مساعدتهم، بما يتماشى مع النداء الذي وجهه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من أجل الحصول على المساعدات لهذا العام. وأريد هنا أن أوضح شيئا واحدا توضيحا كاملا. إن التمويل الإنساني الذي يخصصه الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا لا يأتي على حساب الاحتياجات الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء العالم، والتي وصفها السيد غريفيث ببلاغة في وقت سابق اليوم. فلا يزال الاتحاد الأوروبي في طليعة الجهود المبذولة لتلبية تلك الاحتياجات بشكل متواصل.

ثانيا، وكما سمعنا، خلصت أمس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان إلى أن روسيا قد ارتكبت انتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى طائفة واسعة من جرائم الحرب. إن النتائج صادمة. وتشمل الجرائم العنف الجنسي والترحيل القسري والتعذيب وأشكالا أخرى للمعاملة اللاإنسانية والمهينة كأسلوب من أساليب الحرب. وقد سمعنا أيضا للتو عن حالات اغتصاب. وما زلنا نشعر بالفزع إزاء هجمات روسيا المستمرة والممنهجة والعشوائية على

اليومية التي تزهق أرواح الأوكرانيين الأبرياء. لقد استمعنا للتو إلى أمثلة حية على ذلك من السفير الأوكراني ومن متكلمين آخرين عديدين موجودين على الطاولة اليوم. وبينما يعاني العالم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، تواصل الحرب الروسية عرقلة الجهود المبذولة لتصدير الحبوب الأوكرانية. لا بد من وقف ذلك. وسأشدد اليوم على ثلاث نقاط - أولاً، العواقب العالمية لغزو روسيا الشامل؛ ثانيا، هجماتها الممنهجة على المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية؛ وثالثا، الحاجة إلى سلام شامل وعادل ودائم.

أولاً، لقد عطلت الحرب الإنتاج الزراعي والتجارة ودفعت أسعار الغذاء والأسمدة العالمية إلى مستويات غير مسبوقة. يجب علينا جميعاً أن نعمل معا للتصدي لتلك العواقب الوخيمة، ونرحب بمشاركة الأمين العام في هذا الصدد. إننا نردد النداء الذي وجهه ١٤ عضوا في المجلس بعد ظهر اليوم لتجديد مبادرة حبوب البحر الأسود من أجل توفير الاستمرارية والقدرة على التنبؤ اللذين يحتاج إليهما المشغلون وتجنب وقف شحنات الحبوب إلى البلدان النامية. لقد أدت هذه المبادرة دورا أساسيا في خفض أسعار الأغذية العالمية، ويجب أن تعمل بكامل طاقتها.

بالإضافة إلى مبادرة حبوب البحر الأسود، مكنت مرمرات تضامن الاتحاد الأوروبي من تصدير أكثر من ٢٩ مليون طن من السلع الغذائية والزراعية الأوكرانية إلى العالم. وقد نقلت السفن التي استأجرها برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٤٨١ ألف طن متري من القمح عبر مختلف موانئ البحر الأسود، بما في ذلك إلى إثيوبيا وأفغانستان واليمن والصومال وكينيا. كما أن أوكرانيا تساعد المحتاجين، على الرغم من آثار الحرب على سكانها. ومن خلال برنامج الحبوب من أوكرانيا تم التبرع بـ ١٧٥ ألف طن متري من الحبوب للبلدان المحتاجة. كما تفخر دول عديدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تكون جزءا من هذه المبادرة الأوكرانية.

فلنكن واضحين تماما. حرب روسيا هي التي هزت الأسواق. إن صادرات الأسمدة الروسية معفاة من جزاءات الاتحاد الأوروبي.

فبراير بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعرب عن دعمنا لصيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بنشاط مع أوكرانيا بشأن خطة السلام المكونة من ١٠ نقاط. ومن الواضح أن أغلبية كبيرة من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء المجلس، ملتزمون بالسلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولكن بينما دعت الجمعية العامة مرة أخرى إلى حل سلمي طويل الأجل يستند إلى الميثاق واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، واصلت روسيا هجوما، وهي في الواقع تكثفه. ندعو الاتحاد الروسي مرة أخرى إلى الوقف الفوري لجميع أعماله العدائية وسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من دون قيد أو شرط وبشكل كامل وفوري من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وبينما تستمر حرب روسيا فإن الاتحاد الأوروبي سيظل ثابتا في دعمه لشعب أوكرانيا طالما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد هيرمان (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تعازينا لما تسبب فيه إعصار فريدي من دمار للمتضررين في موزامبيق، وكذلك في ملاوي ومدغشقر. إننا نقف معهم متضامنين، مثلما نقف مع شعب أوكرانيا.

لقد اتخذت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء من جميع مناطق العالم في الشهر الماضي قرارا من أجل السلام في أوكرانيا (قرار الجمعية العامة دإط - ١١/٦)، وطالبت مرة أخرى بأن تتسحب روسيا فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا (انظر A/ES-11/PV.19). وشددت الجمعية العامة على ضرورة التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى سلام شامل وعادل ودائم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكدنا من جديد التزامنا بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

المدنيين والبنية التحتية الحيوية، والتي ندينها بأشد العبارات الممكنة. إن القصف الروسي يقتل المدنيين ويحرمهم من الكهرباء والتدفئة والمياه خلال فصل الشتاء. وتتفاقم الحالة الإنسانية بفعل الأضرار المتراكمة التي لحقت بنظام الطاقة وما يترتب عليها من صعوبات في الحصول على خدمات الكهرباء والتدفئة.

لقد تم قصف العديد من المدن الأوكرانية وتحويلها إلى أنقاض. وقد سمعنا للتو السفير الروسي يقول إن روسيا لا تستخدم سوى أسلحة عالية الدقة، وهو ما يبدو أنه يشكل اعترافاً بأن هذا التدمير مقصود ومتعمد. إننا نرحب بحقيقة أنه بعد اتخاذ الجمعية العامة للقرار دإط - ١١/٥، بشأن سجل الأضرار، سيتم بعناية تسجيل جميع هذه الأعمال التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم الروسي على باخموت. ونلاحظ أن العملية العسكرية تقودها مجموعة فاغنر سيئة السمعة، والمعروفة بإساءاتها وانتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وليس فقط في أوكرانيا. ونود أن نذكر مرة أخرى بأهمية دعم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان محاسبة جميع قادة جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأكثر خطورة المرتكبة فيما يتعلق بالحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا ومحاسبة مرتكبيها والمتواطئين فيها. كما يتعين على روسيا أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي المحتلة مؤقتا عبر الخطوط الأمامية بشكل آمن وسريع ودون عوائق.

في ٩ آذار/مارس، انقطعت محطة زابوريجيا للطاقة النووية مرة أخرى عن شبكة الكهرباء في أوكرانيا لعدة ساعات، حيث يعتمد التبريد فقط على مولدات الديزل، وذلك للمرة السادسة منذ بداية الحرب. إننا نؤيد تماما العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكفالة السلامة والأمن النوويين في المحطة. وهذا أمر يبعث على القلق البالغ لنا جميعا. إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بالكامل عمل الأمم المتحدة في مساعدة أوكرانيا على ضمان السلامة والأمن النوويين ومواصلة تنفيذ الضمانات عملا بالتزامات أوكرانيا.

وأخيرا، نكرر دعوتنا إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم تمشيا مع القرار دإط - ١١/٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٣ شباط/

مجموعة واسعة من جرائم الحرب. إن النتائج صادمة، وتشمل العنف الجنسي والتعذيب والنقل القسري للأطفال وترحيلهم من أوكرانيا وتبنيهم غير القانوني في روسيا. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا للقانون الدولي الإنساني وقد ترقى إلى جرائم حرب.

كما وثقت اللجنة هجمات عشوائية وغير متناسبة في مناطق مأهولة بالسكان تسببت في معاناة وأذى مفرطين للمدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. إن هجمات روسيا على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك الاستهداف المنهجي للبنية التحتية المتعلقة بالطاقة، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. وهذا حقيقي. فهذا يعني، على سبيل المثال، أن النساء الحوامل يُحرمن من الرعاية السابقة للولادة ويُرغمن على الولادة في ظل ظروف خطيرة. إننا ندعو جميع الأطراف إلى حماية الرعاية الصحية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية - ليس وفقا للقانون الدولي الإنساني فحسب، بل كحق أساسي من حقوق الإنسان.

إن الحاجة إلى ضمان الحماية لجميع المدنيين هي حق إنساني أساسي. ومع ذلك، تواصل روسيا انتهاك معاييرنا وقواعدنا المتفق عليها للنزاعات المسلحة. ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، فضلا عن تمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من الوصول الكامل والأمن ودون عوائق.

وأخيرا، نود أن نسترعي الانتباه إلى التقارير المفزعة عن العنف الجنسي والجنساني في أوكرانيا. إن الأغلبية الساحقة من أعمال العنف هذه يرتكبها أفراد عسكريون روس ضد نساء وفتيات ورجال وفتيان أوكرانيين. إن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

يجب أن نصغي إلى الناجين من العنف. إنهم يطالبون بالعدالة، ولكن أيضا بالكرامة والدعم حتى يواصلوا حياتهم. إن الاستثمار في الصحة العقلية للناجين وفي رفاههم النفسي والاجتماعي هو استثمار -

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تسلط الضوء على مجالات الاهتمام الثلاثة التالية: أولا، العواقب العالمية المدمرة للحرب العدوانية الروسية وأهمية استمرار مبادرة حبوب البحر الأسود بالنسبة للأمن الغذائي العالمي؛ ثانيا، انتهاكات روسيا المستمرة للقانون الدولي والتزامها بتوفير إمكانية الوصول الكامل والأمن ودون عوائق للجهات الفاعلة في المجال الإنساني؛ وثالثا، آثار العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع.

لقد كان للغزو الروسي غير القانوني عواقب وخيمة، وليس فقط على شعب أوكرانيا. فقد أدى أيضا إلى تفاقم الحالة الإنسانية على الصعيد العالمي. لقد أعاققت الحرب العدوانية الروسية قدرة أوكرانيا على إنتاج وتصدير الحبوب ومنتجات زراعية أخرى تشتد الحاجة إليها في المجتمعات في جميع أنحاء العالم. ونحن، بلدان الشمال الأوروبي، مصممون على أن نكون في طليعة من يخففون من الآثار العالمية المدمرة لهذه الحرب. فقد واصلنا بذل جهودنا لتقديم المساعدة حيثما تشتد الاحتياجات إليها. ويشمل ذلك بلدانا في أفريقيا، حيث تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحالي بسبب انخفاض الصادرات من أوكرانيا.

إن استمرار مبادرة حبوب البحر الأسود أمر حتمي للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن حرب روسيا على أوكرانيا، وخاصة في البلدان النامية. لقد ضمنّت المبادرة تصدير أكثر من ٢٤ مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى من أوكرانيا منذ آب/أغسطس ٢٠٢٢. وساعدت على استقرار أسواق الأغذية العالمية وأسعار الأغذية، وكفلت إيصال الأغذية إلى البلدان المحتاجة. إننا نحث روسيا على أن تكون جزءا من حل يضمن تمديد مبادرة حبوب البحر الأسود لمدة ١٢٠ يوما، بما يتماشى مع اتفاقية إسطنبول.

لا توجد في أوكرانيا أية مؤشرات على تراجع العنف والدمار. فلقد استأنفت روسيا هجماتها الصاروخية والقنابل المدمرة. ويخلص التقرير الأخير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن أوكرانيا، الذي نشر أمس، إلى أن روسيا ارتكبت انتهاكات عديدة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى

الشتاء قد تسببت في أزمة طاقة، واختبرت قدرة البلد بأكمله على الصمود، وفاقمت الأزمة الإنسانية. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢ عن وقوع عدد مذهل من الهجمات على مرافق الرعاية الصحية - فقد بلغ ٨٥٩ هجوما.

وكان لهذه الحرب تأثير شديد على الأطفال، حيث أن الدمار الهائل للمدارس والتشريد قد فرضا تحديات جسيمة على نظام التعليم. وتشير التقديرات إلى أنه منذ اندلاع الحرب قامت روسيا بترحيل آلاف الأطفال من الأراضي الأوكرانية المحتلة حديثا. وأظهرت تقارير موثوقة أن هذه العملية تتم بتنسيق مركزي من قبل الحكومة الاتحادية الروسية في محاولة لمحو هوية أوكرانيا ومستقبلها. لقد خلص تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والصادر في ١٥ آذار/مارس، إلى أن

"السلطات الروسية نفذت عمليات نقل وترحيل غير قانونية للمدنيين وأشخاص آخرين محميين داخل أوكرانيا أو إلى الاتحاد الروسي، على التوالي. وهذه جريمة حرب".

إنه انتهاك واضح لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بمذكرتي الاعتقال الصادرتين اليوم عن المحكمة الجنائية الدولية بحق فلاديمير بوتين وماريا لفوفا - بيلوفا لارتكابهما جرائم حرب تتمثل في الترحيل غير القانوني للأطفال والنقل غير القانوني للأطفال من أوكرانيا إلى روسيا. يتعين على روسيا أن تعيد هؤلاء الأطفال إلى آبائهم وأولياء أمورهم، وأن تقدم قوائم تسجيل للأطفال الذين نقلتهم، وأن تسمح للمراقبين المستقلين بالوصول إلى المرافق داخل المناطق الأوكرانية التي تسيطر عليها روسيا أو تحتلها وداخل روسيا.

وبينما تواصل أوكرانيا الدفاع عن نفسها ضد هذا العدوان، من المهم أن نتذكر ما يعنيه احتلال روسيا لأجزاء من أوكرانيا بالنسبة للأهالي: عمليات الفرز والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والجنساني.

ليس فقط في تعافيتهم، ولكن أيضا في السلام المستدام والقدرة الوطنية على الصمود.

وفي الختام، ستواصل بلدان الشمال الأوروبي الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها. إننا نشيد بمبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل وندعم مختلف المبادرات التي صيغت لضمان المساواة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة في أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بصفتي ممثلا لموزامبيق، أود أن أشكر ممثل الدانمرك، الذي تكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، على إعرابه عن تضامنه مع شعوب موزامبيق وملاي ودمغشقر.

وأعطي الكلمة لممثل ليتوانيا.

السيد باولاولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان نيابة عن دول البلطيق - لاتفيا وإستونيا وبلدي، ليتوانيا. كما أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته.

تواصل روسيا حربها العدوانية على أوكرانيا منذ أكثر من عام. لقد قتل وجرح آلاف المدنيين، وأجبر الملايين على ترك منازلهم ودمرت وظائفهم وسبل عيشهم، وترك الكثيرون يكافحون من أجل الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم ومكان آمن للعيش فيه.

إن الخسائر الإنسانية لحرب روسيا غير المبررة على أوكرانيا مستمرة في التصاعد. ولا يزال الوضع في أوكرانيا يمثل أزمة إنسانية هائلة، حيث يحتاج قرابة ١٨ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية. وبات قرابة ٦ ملايين شخص مشردين داخليا، فقد أُجبروا على الفرار من منازلهم بحثا عن الأمان والمأوى. وقد لجأ ٨ ملايين شخص إلى أوروبا وبلدان أخرى.

لقد شهدنا، يوما بعد يوم، استخفافا عبثيا من جانب الاتحاد الروسي بالقانون الدولي الإنساني. إن الصواريخ والطائرات المسييرة الروسية تدمر المدن والبنية التحتية الأوكرانية، وتقتل وتجرح المدنيين، وتلحق الأضرار بالطرق والمنازل والمدارس والمرافق الطبية والمزارع وأنظمة الطاقة. إن الهجمات على البنية التحتية للطاقة في ذروة فصل

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وحتى ذلك الحين، نقف إلى جانب أوكرانيا وهي تمارس حقها الأصلي في الدفاع عن النفس ضد الحرب العدوانية الروسية، وفقا للقانون الدولي، ولا سيما المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وسنواصل القيام بذلك مهما طال الأمر.

يتعين على روسيا أن تنتهي الحرب بسحب قواتها بالكامل من جميع الأراضي المحتلة في أوكرانيا. وهذه هي الطريقة الأكثر فعالية لإنهاء الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. كما يجب أن تكون هناك مساءلة كاملة للجناة. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية والهيئات الإقليمية وفراى الدول أن تحاكم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية في أوكرانيا. إن أمر الاعتقال الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية اليوم يمثل خطوة أولى قوية في ذلك الاتجاه، وينبغي إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة جريمة العدوان. وأخيرا، ينبغي أن نستكشف جميع الوسائل القانونية لضمان استخدام الأصول الروسية في التعويض عن جميع الأضرار المادية والمعنوية التي تسبب فيها العدوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.

كما أدت حرب روسيا إلى تفاقم كبير لأزمة الأمن الغذائي العالمية. إننا ندعم مبادرة الحبوب من أوكرانيا ومبادرة حبوب البحر الأسود، وكذلك ممرات تضامن الاتحاد الأوروبي، والتي تساعد على خفض التكلفة العالمية للأغذية وتوفير الإمدادات الغذائية للشعوب الأكثر ضعفا.

يجب على روسيا السماح بالحركة غير المقيدة للحبوب من موانئ أوكرانيا وتمديد مبادرة حبوب البحر الأسود إلى ما بعد ١٨ آذار/مارس.

لقد قدم المجتمع الدولي معونة تمس الحاجة إليها، وبها تعمل وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بلا كلل لتخفيف معاناة الشعب الأوكراني. يجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بأمان ودون عوائق. إن تقديم الدعم لأوكرانيا هو في صميم سياستنا الخارجية. وتشكل دول البلطيق، إلى جانب بولندا، أكبر أربع جهات مانحة للمساعدات الثنائية لأوكرانيا، وذلك على أساس النسبة المئوية للنتاج المحلي الإجمالي. ونحن فخورون بأننا كنا من أوائل من قدموا المساعدة العسكرية، ونمنح الحماية لقرابة ٢٠٠ ألف لاجئ أوكراني ونقدم الإغاثة الإنسانية. ويقف وراء هذه الجهود مواطنون عاديون وشركات - فقد رحبوا بالأوكرانيين في منازلهم وتبرعوا بملايين اليوروات لدعم القوات المسلحة الأوكرانية.

إننا نؤيد تماما خطة سلام الرئيس زيلينسكي المكونة من ١٠ نقاط ونؤيد جهود أوكرانيا لتأمين سلام عادل ومستدام، بما يتماشى مع